

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الواحد والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٠

الخميس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوقدوم (الجزائر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

بيان من رئيس الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً برئيس الجمعية العامة، معالي السيد بيتر طومسون، الموجود هنا اليوم لتبادل رؤيته للدورة الحالية للجمعية. أعطيه الكلمة الآن.

السيد طومسون (رئيس الجمعية العامة) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أحاطب اللجنة الأولى بعد ظهر هذا اليوم. وأود أن أبدأ بياني بتهنئة السفير بوقادوم على انتخابه رئيساً للجنة، وأهنئ أيضاً أعضاء المكتب الآخرين. وأتمنى لهم حظاً سعيداً في أعمالهم.

إن اللجنة الأولى للجمعية العامة مكلفة بالنهوض بأكثر الولايات البالغة الجدوية المترتبة على ميثاق الأمم المتحدة - صون السلام والأمن الدوليين بتعزيز نزع السلاح، وتحديد الأسلحة ومنع الانتشار، والنهج الجماعية نحو الأمن الدولي. ومع ذلك، وفي السنوات الأخيرة، ما فتئت كمية الأسلحة

آخذة في الازدياد في جميع أرجاء العالم، ويزداد انعدام الأمن العالمي وتنشأ التهديدات والتحديات الجديدة. ولم تكن أعمال اللجنة الأولى وفعالية سير عملها أكثر أهمية إطلاقاً.

وأبرز الرئيس الأسبق للولايات المتحدة دوايت أيزنهاور عدم جدوى الأسلحة وارتفاع تكلفتها حينما قال،

”إن كل بندقية تُصنع وكل سفينة حربية تُدشّن، وكل صاروخ يُطلق، إنما يعني في نهاية الأمر، سرقة ممن يتضورون جوعاً ولا يجدون ما يأكلونه ويرتجفون من البرد ولا يجدون كساء“.

وذلك شعور أحث جميع الأعضاء على النظر فيه بشكل وثيق فيما يضطلعون بأعمالهم خلال هذه الدورة. ويبلغ الإنفاق العسكري العالمي حالياً أكثر ١,٧ تريليونات دولار سنوياً. وفي الوقت نفسه، يعيش مئات الملايين من الناس في فقر مدقع ويعانون من نقص الغذاء والماء والافتقار إلى المسكن والتعليم الأساسي. ومن غير المعقول أن يجري تحويل الأموال

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org)، Room U-0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1632313 (A)



شديدة - فهي تغذي النمو في النشاط الإجرامي، وتضعف الاقتصادات، وتؤدي إلى تراجع التنمية وتقويض الاستقرار السياسي. ولا تزال الأراضي الملوثة بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب تسبب المعاناة الإنسانية وتعرقل تحقيق التنمية بعد انتهاء النزاع. وتتمس الحاجة إلى القيام بالمزيد من العمل.

ويلزم البناء على الزخم العالمي الحالي لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة ومكافحته والقضاء عليه - على نحو ما أكدت عليه نتائج الاجتماع السادس من اجتماعات الدول التي تعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. كما يلزم الدول الأعضاء أن تتخذ خطوات نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في بناء عالم خال من الألغام بحلول عام ٢٠٢٥، بما في ذلك بالوفاء بالتزاماتها المالية بموجب اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

وقبل ثلاثة أسابيع، ووفقاً لمشروع قرار منبثق عن هذه اللجنة، فإنني عقدت اجتماعاً رفيع المستوى بشأن اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وكان الاجتماع فرصة لإعادة تركيز الاهتمام على العواقب الوخيمة لاستخدام الأسلحة النووية - من الموت والدمار إلى الأضرار البيئية الطويلة الأجل. ولكوني أنحدر من منطقة آسيا والمحيط الهادئ - وهي منطقة لا تزال تحمل الندوب البشرية والبيئية الناجمة عن تجارب الأسلحة النووية - فقد اكتسب الاجتماع أهمية خاصة بالنسبة لي.

ببساطة، لا يوجد أي مبررات لإجراء المزيد من التجارب النووية، وأناشد جميع الدول التي لم توقع أو تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك.

إن اللجنة الأولى تشكل جزءاً لا يتجزأ من نظام معقد للهيئات المكلفة بمتابعة المسائل المتعلقة بتزع السلاح وعدم

بعيدا عن تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للسكان وتنفق بدلا عن ذلك على الأسلحة. فهو إنفاق يؤدي إلى استنزاف الاقتصادات الوطنية والعالمية.

وفي العام الماضي، اعتمدت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، للمرة الأولى، خطة رئيسية شاملة - إذا نفذت بسرعة وبفعالية وعلى نطاق واسع - ستبني مجتمعات سلمية وشاملة للجميع وتنهى الفقر المدقع، وتمكن النساء والفتيات، وتزيد الازدهار وتكافح تغير المناخ. وفي الوقت الحالي من الأولويات العالمية ضمان أن تترجم تلك الكلمات إلى إجراءات ملموسة. وفي إطار مكثبي، جعلنا الدفع قدما بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الهدف الرئيسي للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين.

وتضطلع اللجنة الأولى بدور بالغ الأهمية في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن نزع السلاح والسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان كلها مسائل مترابطة بحكم طبيعتها. وفي نهاية المطاف، لا سبيل لإحلال السلام المستدام بدون تحقيق التنمية المستدامة، ولا سبيل لتحقيق التنمية المستدامة بدون إحلال السلام المستدام. ويؤثر هدف واحد على وجه الخصوص - الهدف ١٦ - تأثيراً شاملاً على تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، وهو تحديداً يسلم بأهمية الحد من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتشجيع المجتمعات السلمية والشاملة للجميع، وتعزيز سيادة القانون والحد من أعمال العنف والوفيات المتصلة بها. وينبغي ألا يكون موضع شك الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به اللجنة الأولى في تغيير عالمنا.

وإذ نجتمع اليوم، فإن ملايين الناس يتضررون من الآثار المدمرة للنزاع المسلح، الذي تؤججه الأسلحة التي تكلف اللجنة الأولى بتنظيمها. فالأسلحة التقليدية الثقيلة تدمر المدن والمنازل والمؤسسات التجارية والهياكل الأساسية. ويسبب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة معاناة إنسانية

مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

وتمشيا مع الجدول الزمني لهذه المرحلة، على النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/71/CRP.2/Rev.1، التي اعتمدها اللجنة في الجلسة التنظيمية (انظر A/C.1/71/PV.1) سنجري تبادلاً رفيع المستوى للآراء مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح وغيره من كبار المسؤولين بشأن الحالة الراهنة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح ودور المنظمات الدولية التي لديها ولايات في هذا المجال.

وقبل أن نمضي قدماً، أود أن أبلغ الأعضاء بأنه فور احتتام التبادل الرفيع المستوى ومغادرة ضيوفنا، سأحيط اللجنة علماً بالمشاورات التي أجريتها مع الوفود بناء على طلب من الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وأود الآن أن أرحب ترحيباً حاراً بالمشاركين في حلقة النقاش: السيد كيم وون - سو، وكيل الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح؛ والسيد مايكل مولر، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح؛ والسيد شوليسا مابونغو، ممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومدير مكتب الوكالة في نيويورك؛ والسيد كاي تشين، مدير شعبة العلاقات الخارجية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ والسيد باتريك غرينارد، المساعد الخاص للأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المعني بالبرامج والتنسيق التقني.

وسأعطي الكلمة أولاً للمشاركين للإدلاء ببياناتهم. ومنتقل بعد ذلك إلى صيغة غير رسمية لإتاحة الفرصة للوفود لطرح أسئلة. وأحث المشاركين في حلقة النقاش على التكرم

الانتشار وتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي. لكن تعقيد تلك الآلية يعرقل قدرتها على الوفاء بولايتها، وكذلك غياب الإرادة السياسية والثقة، الأمر الذي أدى إلى حالة جمود مستعصية في مؤتمر نزع السلاح وفي هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وعمل كل تلك الأجهزة هام للغاية بدرجة لا يمكن معها أن تستمر حالة الجمود. ولذلك، أدعو جميع الدول الأعضاء إلى تجديد التزامها بالعمل الجماعي والتخلي عن نهج العمل كالمعتاد وإحراز تقدم، لا بشأن نزع السلاح فحسب بل في مجمل جدول أعمال نزع السلاح - من التنفيذ التام للمعاهدات وتحقيق عالميتها إلى الخروج بنتائج توافقية في اللجنة الأولى، وفي النهاية إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أنوه بالعمل الهام المضطلع به خلال الدورة السابقة لمواصلة جدول أعمال الجمعية العامة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأعترزم مواصلة هذه المناقشات خلال هذه الدورة من أجل تعزيز التآزر والاتساق بين عمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمحافل الأخرى ذات الصلة. وأخيراً، أود أن أتمنى للجميع هنا، وخاصة الرئيس وهيئة المكتب والدول الأعضاء، كل النجاح خلال هذه الدورة. ويمكنهم أن يعولوا على دعمي ودعم مكثبي خلال مداواتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم اللجنة، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة بجمرة على حضوره هنا اليوم وعلى بيانه الشامل والثاقب.

البنود ٨٩ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً لبرنامج العمل، تبدأ اللجنة الآن المرحلة الثانية من عملها، وهي إجراء مناقشات

ويجب على المجتمع الدولي الآن مضاعفة جهوده لتعزيز الوقاية والتأهب. واليوم، أود أن أركز على ثلاث أولويات. أولاً، المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا الصدد، لا يفوتني أن أنوه بحضور السفير جيورجي مولنار هنا اليوم، والذي سيتولى رئاسة المؤتمر الاستعراضي والذي أود أن أشكره على استعدادده للسفر إلى أي مكان في العالم. وعندما بدأ نفاذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام ١٩٧٥، فإنها كانت أول معاهدة تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. ولكن قاعدتها المؤسسية لا تزال الأضعف في تلك المجموعة من الاتفاقيات، إذ لا يدعمها أي شيء مماثل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. والقدرات العالمية للاستجابة للحوادث البيولوجية غير واضحة أو غير مجربة. ومن المؤكد أن وقوع حادثة كهذه سيصبح حالة طوارئ صحية وإنسانية دولية معقدة، تحل بالقانون والنظام أيضاً.

والمؤتمر الاستعراضي المقبل يتسم بأهمية خاصة بسبب اجتماع ثلاثة عوامل: أولاً، تزايد خطر الهجمات البيولوجية المتعمدة؛ ثانياً، عدم وجود آلية مؤسسية للاستجابة؛ وثالثاً، التقدم التكنولوجي الذي يمكن أن ييسر الحصول على الأسلحة البيولوجية. وتنشيط الاتفاقية أمر في مصلحة الجميع، وآمل أن تتحد جميع الدول الأطراف حول ذلك الهدف. والمادة السابعة من الاتفاقية تلزم الدول الأطراف بتقديم المساعدة في حالة وقوع هجوم بيولوجي. بيد أنه لا توجد آليات تنسيق ثنائية، ناهيك عن آليات متعددة الأطراف.

إن المؤتمر الاستعراضي يمكن أن يستفيد من المناقشات فيما بين الدورات بغية تعزيز المادة السابعة، بما في ذلك كيفية التنسيق مع الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية في حال وقوع

بالإيجاز في بيانهم لكفالة أن يكون لدينا وقت كاف لإجراء مناقشة تحاورية بشأن الموضوع.

أعطي الكلمة الآن لوكيل الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح.

السيد كيم (الممثل السامي لشؤون نزع السلاح)

(تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد جلسة اليوم وأن أشكر رئيس الجمعية العامة على بيانه المستنير. كما أود أن أشكر المشاركين الدوليين - السيد مولر والسيد غرينارد والسيد تشين والسيد مابونغو - على مشاركتهم وعلى تكبدهم مشقة السفر إلى نيويورك ليكونوا معنا اليوم.

أود اليوم التركيز على مسألة تثير قلقنا البالغ جميعاً - وهي التهديدات والمخاطر المتعلقة بالمواد الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية. وكما قال رئيس الجمعية، فإن التهديد يتنامى ويصبح حقيقياً بشكل متزايد. فحن نعيش في بيئة أمنية صعبة ومتغيرة بشكل سريع. وقد استولت جهات شريرة من غير الدول على أراض وارتكبت فظائع، وهي لا تُظهر أي احترام لحياة الإنسان. وثمة معلومات موثقة جيداً تفيد بأن هذه الجماعات لن تتورع عن فعل أي شيء للحصول على الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية واستخدامها. ولا تزال المواد الكيميائية السامة تُستخدم كأسلحة حرب في الشرق الأوسط. وثمة تقارير مثيرة للقلق تفيد بأن الجماعات الإرهابية تفكر في شن هجمات على محطات الطاقة النووية. وتفشي وباء الإيبولا مؤخراً قد أظهر كيف يمكن للأمراض أو العوامل المسببة للأمراض الانتشار سريعاً وإلحاق أضرار بالغة - وهي أضرار لربما كانت أسوأ لو كان ذلك التفشي نتيجة إطلاق متعمد لهذه العوامل بهدف التسبب في حالة عدوى على أوسع نطاق ممكن. ويتفاقم ذلك التهديد بفعل الثورة التكنولوجية العالمية. فنفس التكنولوجيا التي يمكن أن تحفز التنمية قادرة أيضاً على زيادة عواقب أي هجوم بالأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية.

إن الفجوة في قدرات التنفيذ على الصعيد الوطني بحاجة أيضاً إلى المعالجة. ويجب تحسين مواكبة خبرة وأموال المتبرعين لاحتياجات الدول.

ويمكن أيضاً للاستعراض النظر في كيفية استخدام خبرة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لكي تستفيد منها عملية التنفيذ الوطني.

والاستعراض أيضاً فرصة للتفكير في آثار التكنولوجيا الناشئة التي يمكن أن تزيد من خطر استخدام أسلحة الدمار الشامل وانتشارها. ويمكن أن ينظر في السبل التي يمكن أن تبقى لجنة القرار ١٥٤٠ مواكبة لهذه التغيرات التكنولوجية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشكر إسبانيا، والسفير رومان أويارثون مارتشيسي، رئيس لجنة القرار ١٥٤٠، على القيادة التي أبان عنها طوال عملية الاستعراض. ومكتب شؤون نزع السلاح على أهبة الاستعداد لدعم اللجنة بأي طريقة ممكنة.

ثالثاً، أريد أن أسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز القدرة التشغيلية لآلية الأمين العام للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وجاهزيتها. وقد أضفت الجمعية العامة الطابع المؤسسي على الآلية، في عام ١٩٨٧، وأكد مجلس الأمن ذلك في عام ١٩٨٨. وهي سابقة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولا تزال الآلية الوحيدة التي يمكن من خلالها لأي دولة من الدول الأعضاء الطلب من الأمين العام إجراء تحقيق في أي ادعاء باستخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية. وتأذن للأمين العام إجراء تحقيق، والتحقق من وقائع هذا الادعاء. وفي غياب مؤسسة معنية بالأسلحة البيولوجية، فإنها الآلية الدولية الوحيدة الدولية المكلفة بالتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة البيولوجية.

وفي الحالات التي تشمل استخدام أسلحة كيميائية، سوف تأخذ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، زمام المبادرة

هجمات بيولوجية. ولا يمكننا أن ننتظر حتى فوات الأوان لكي نجر على التصدي لآثار الهجمات البيولوجية. وعواقب التقاعس ستكون أكبر بكثير من تكلفة اتخاذ إجراءات الآن.

وفيما يخص مواكبة التطورات التكنولوجية، تفرض المادة الثانية عشرة تحديداً على المؤتمر الاستعراضي مراعاة التطورات الجديدة، الإيجابية والسلبية منها على حد سواء. وكانت هناك دعوات واسعة النطاق لتحسين كيفية معالجة اتفاقية الأسلحة البيولوجية لمسائل العلم والتكنولوجيا البيولوجية. ويجدوننا الأمل في أن ينظر المؤتمر الاستعراضي في العديد من النهج المقترحة، على غرار تزويد وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية بالخبرة التقنية وإيجاد الآلية المثلى لضمان قدرة الاتفاقية على استباق المنحنى التكنولوجي.

ولأولوية الثانية هي الاستعراض الشامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وطوال السنوات ١٢ الماضية، عالج القرار الفجوة الحاسمة في عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، من خلال استهداف الجهات الفاعلة من غير الدول. وحسب ما عبر عنه الأمين العام بان كي - مون، فإنه قد أصبح عنصراً هاماً من عناصر هيكل الأمن العالمي. ويشكل الاستعراض الشامل، المقرر إجراؤه خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، ليس فقط فرصة لتقييم ما تم إنجازه، بل أيضاً لضمان استمرار القرار في الوفاء بالغرض.

وفيما يتعلق باستعراض الأمن البيولوجي، يمكن أن يشجع الاستعراض على تعزيز التدابير المتصلة بالمحاسبة وتأمين المواد، وهو مجال متخلف عن التدابير الكيميائية والنووية.

وفيما يخص التهديدات الإشعاعية، تسلم ديباجة القرار بكون المواد المشعة مواد حساسة بحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة من حيث المحاسبة والأمن. وباعتماد صيغة المنطوق بشأن المصادر الإشعاعية، يمكن للاستعراض أن يساعد على تعزيز أمن المصادر الإشعاعية.

وللأسف، لم يكن ذلك مدعاة للاحتفال، بل تذكيرا واقعيا بأعمالنا غير المنجزة. وفي أيلول/سبتمبر، في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن، عقدت الدول الأعضاء اجتماعين غير مسبوقين رفيعي المستوى يهدفان إلى تعزيز المعيار الدولي لمناهضة التجارب النووية والتعجيل بدخول المعاهدة حيز النفاذ. ولكن ذلك لا يكفي. حيث يجب علينا مضاعفة الجهود الرامية إلى بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في التوصل إلى عالم خال من التجارب النووية، كخطوة في اتجاه إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وكانت تلك هي الرسالة التي نقلها الأمين العام شخصيا إلى فيينا في شهر نيسان/أبريل، للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للمعاهدة، فضلا عن الاجتماع الوزاري المعقود في أيلول/سبتمبر في نيويورك.

ويعتبر كل تصديق مهما. ولذلك، فإنني أشيد بمبادرات وسوازلند على انضمامها إلى المعاهدة هذا العام. ومع ذلك، أود أيضا أن أكرر نداء الأمين العام الذي وجهه إلى الدول الثماني المتبقية في المرفق ٢، التي يلزم تصديقها لبدء نفاذ المعاهدة، وعدم انتظار الآخرين بل التحرك بسرعة الآن. ويتعين على أكثر من ٢٠ دولة غير مدرجة في المرفق ٢، تسريع عملها.

وفي بياني الافتتاحي إلى الجلسة العامة، الأسبوع الماضي، أثرت المسألة المهمة المتعلقة بعدم وفاء الدول بالتزاماتها المالية التي تنص عليها المعاهدات. وتمثل الشاغل الفوري في الخطر الذي يواجه اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي سيعقد في سانتياغو دي شيلي في تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود أن أعثم هذه الفرصة لكي أشكر السويد وسويسرا والولايات المتحدة على الإجراءات الفورية التي اتخذتها عقب توجيه ندائنا، وعقب عمليات الدفع الأخيرة، بما في ذلك من جانب ألمانيا وبيلاروس وسان مارينو وكرواتيا والمكسيك

في التحقيقات بشأن الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولكن، كما كان الحال في الجمهورية العربية السورية قبل انضمام ذلك البلد إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ملأت آلية الأمين العام الفجوة فيما يخص أي ادعاءات تصدر بشأن أطراف من غير الدول، أو في أقاليم لا تخضع لسيطرة الدول الأطراف. وخلال العقود الثلاثة الماضية، استخدمت آلية الأمين العام ثلاث مرات، مرتين في عام ١٩٩٢ ومؤخرا في عام ٢٠١٣ في سورية.

وأشكر الدول الأعضاء على مساهماتها السخية، التي أتاحت لنا توسيع قائمة الخبراء ومواصلة تدريب هؤلاء الخبراء. ولكن في المستقبل، تستدعي الميزانية العادية لدعم آلية الأمين العام، إمعان الدول الأعضاء النظر فيها. وسوف نعود إلى الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة في المستقبل القريب. وبالنظر إلى الفجوة المؤسسية في آليات الاستجابة للحوادث البيولوجية، فإننا بحاجة إلى شحذ قائمة الخبراء لضمان قدرتهم، واستعدادهم للانتشار بسهولة. وهذه أولوية عليا لمكثي.

وأود أن أشكر جميع شركائنا الدوليين، لا سيما منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومنظمة الصحة العالمية، على تعاونها بشأن آلية الأمين العام. وأود أن أؤكد لجميع الدول الأعضاء استمرار تعزيز الشراكة مع شركائنا الدوليين، وأن يكمل بعضها بعضا.

وأود أيضا أن أنوه بالوكالة الدولية للطاقة الذرية على دورها الرائد في مجال الأمن الإشعاعي والنووي. ويحدوني الأمل في أن يبني المؤتمر الدولي المقبل بشأن الأمن النووي، الذي سيعقد في أوائل كانون الأول/ديسمبر في فيينا، على الزخم الناجم عن عملية مؤتمر قمة الأمن النووي.

ويحتفل المجتمع الدولي هذا العام أيضا بالذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما أبرز ذلك رئيس الجمعية العامة.

السيد كيم وون - سو، على الدعوة الكريمة إلى هذا النوع المهم من تبادل الآراء.

إن آلية نزع السلاح مثال نموذجي حيث ترتبط نيويورك وجنيف والجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح ارتباطا وثيقا. لذلك، يمثل حضور مناقشة اليوم أولوية بالنسبة لي بصفتي الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح.

أود أن أبدأ بالنظر في الحالة الراهنة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح من منظور جنيف. وكما يعلم الأعضاء، فإن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية جميعا انبثقت عن مؤتمر نزع السلاح أو سابقاته. تلك المعاهدات والاتفاقيات تعني تقدما هاما. ولكن، كما نعلم جميعا، في السنوات الأخيرة، لم تعد جنيف مرتبطة بنجاح مفاوضات نزع السلاح. وخلال الـ ٢٠ سنة الماضية من الجمود في مؤتمر نزع السلاح، تحول الإحباط إلى خيبة الأمل. ولئن كان العديدون يتشاطرون شعوري المستمر بالإحباط إزاء الجمود، تجري محاولات متزايدة لتحويل ذلك الإحباط إلى جهود مكثفة ترمي إلى تنشيط المناقشات. وفي حين أنه لم يتم الاتفاق على برنامج عمل، شهدنا بعض المقترحات المبتكرة من جانب الدول الأعضاء.

ويجب أن نستخدم تلك الطاقة المتجددة لإحراز تقدم ملموس بشأن نزع السلاح، لأن الضرورة الملحة تصبح أكثر إلحاحا. وزيادة الاعتماد على الأسلحة النووية في نقل الرسائل يعود بوصفه عنصرا مقلقا لاستراتيجيات السياسة الخارجية والأمن حول العالم. وهذا يحدث بالتوازي مع انخفاض مخيف في الاحترام لحماية المدنيين في النزاعات المختلفة، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية والأسلحة غير النووية الأخرى. بالإضافة إلى هذه التطورات، فإن التقدم التكنولوجي السريع - في الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل أو تكنولوجيا القذائف

وهولندا واليابان. وأود أيضا أن أشكر الدول التي تعهدت بالدفع قبل الموعد النهائي المحدد في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وتشمل بعض دول الاتحاد الأوروبي، وكذلك الجزائر ونيوزيلندا وأستراليا. وأرحب بالجهود التي تبذلها عدد من البلدان، وآمل أن تحذو البلدان المدينة بمسئوليات مالية حذوها. ولا يزال لدينا عجز، لكننا سنواصل بذل قصارى جهدنا، بالاشتراك مع السيد مايكل مولر والحكومة المضيفة شيلي، لإتاحة انعقاد الاجتماع المتعلق بالألغام المضادة للأفراد. وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري للجهود التي تبذلها الدول الأطراف لتوضيح أو تصحيح وضع المدفوعات الخاصة بها. وسوف نحدّث جدول المدفوعات المتأخرة، ونوزعه على أعضاء اللجنة الأولى حالما يصبح جاهزا.

إن المجتمع الدولي يواجه العديد من التحديات المعقدة، ولن يكون من السهل التغلب على أي منها. ولكن، بالعمل معا، يمكننا أن نجد الحلول. ونعول على جميع الدول الأعضاء كي تقود المسيرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كيم وون - سو على إحاطته الإعلامية.

أفهم أن رئيس الجمعية العامة مضطر لأن يغادر في هذا الوقت بسبب ارتباط آخر. ونشكره مرة أخرى على حضوره هنا اليوم. وتطلع إلى تعاون كبير خلال الدورة الحالية.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح.

السيد مولر (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن تتاح لي هذه الفرصة للانضمام إلى زملائي من مجتمع نزع السلاح في هذا الفريق رفيع المستوى في إطار اللجنة الأولى خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. أشكر رئيس اللجنة الأولى، سعادة السفير بوقدوم، والممثل السامي لشؤون نزع السلاح، زميلي

جديدا للمداولات بشأن التدابير القانونية والأحكام والقواعد العملية والفعالة التي يتعين إدراجها من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وتكتسي هذه العملية أهمية كبيرة بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح. والمؤتمر، باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح، هو المكان الطبيعي لإجراء لمفاوضات النهائية بشأن أي معاهدة أو اتفاقية جديدة. وهذا، بطبيعة الحال، سيكون في نهاية المطاف قرار الدول الأعضاء هنا. ويُتوقع أن يتم إجراء مناقشة متعمقة بشأن الموضوع في الدورة الحالية للجمعية العامة.

وأُجريت أيضا مناقشات هذا العام في مؤتمر نزع السلاح بشأن مسائل ناشئة أخرى تهم المجتمع الدولي. ومن الأمثلة على ذلك المناقشة بشأن قمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. لقد وقعت الهجمات الإرهابية بأشكال ونماذج مختلفة في جميع القارات في الآونة الأخيرة، والخوف من وقوع هجمات كيميائية وبيولوجية ونووية، آخذ في الازدياد. ولئن كانت الدول الأعضاء لم توافق على المقترحات المتعلقة بهذه المسألة، فإنها تشير إلى أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال محفلا رئيسيا للتصدي للتحديات الأمنية الراهنة. ونحن بحاجة إلى إعادة تهيئة جو وهيكل بحيث لا يكون فيه تقديم الاقتراحات والمقترحات المضادة مجرد استدعاء للجانب الآخر، بل كي يتم العمل فيه بصدق من أجل التوصل إلى تفاهم مشترك.

ومن المسائل التي يلزم إحراز تقدم فيها على وجه الاستعجال هي مسألة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، التي سترز أيضا في المؤتمر الاستعراضي الخامس بشأن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في كانون الأول/ديسمبر. وكما ذكرت من قبل، فإن هناك حافزا لتطوير أسلحة أكثر دقة، يفترض أن تكون دقيقة للغاية بحيث تقلل من الخطأ البشري. ومع ذلك، فإننا إذ نزيل الجانب الإنساني عن عملية إطلاق نيران الأسلحة، فإننا نرى أن الوعي بالآلام والأضرار التي

التي تفوق سرعة الصوت، أو مواصلة تحسين الأسلحة النووية - له آثار لم يتمكن مجتمع نزع السلاح بعد من إدراكها تماما، ناهيك عن معالجتها. فهي علامات تحذير واضحة، ونحن بحاجة إلى العمل بصورة وقائية - ويتعين علينا القيام بذلك الآن. وإزاء تلك الخلفية، أود أن أسلط الضوء على بعض الاتجاهات والمقترحات التي قُدمت في مؤتمر نزع السلاح خلال العام الماضي.

نحن لم نشهد تحركا كبيرا بشأن المسائل الموضوعية الجوهرية. وكانت مسألة معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى - المعاهدة المقترحة لوقف إنتاج المواد الانشطارية - جزءا من المناقشات الجارية على مدى العقدين الماضيين، وهي لا تزال تعتبر مهيأة للمفاوضات.

وكما أظهرت المناقشات التي دارت في مؤتمرات قمة الأمن النووي الأربعة التي استضافتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ٢٠١٠، فإن العديد من الدول أبدت الاهتمام واتخذت تدابير طوعية لزيادة أمن المخزونات المدنية من المواد الانشطارية القابلة للاستخدام في الأسلحة. بيد أن الغالبية العظمى من تلك المواد ما برحت تتراكم في مخزونات الأسلحة من خلال الإنتاج العسكري. وتنطوي معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على إمكانات كبيرة لخدمة أهداف الأمن النووي. ويمكن أن تُستخدم أيضاً كأداة لتعزيز السلامة والأمن، ضمن نطاقها، فضلا عن التحقق الفعال.

وتمثلت إحدى الخطوات الهامة التي اتخذت في نطاق الجهود الرامية إلى تنشيط مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف في إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف في جنيف عملاً بالقرار ٣٣/٧٠. وقد أضافت المناقشات التي أجزها التقرير (انظر A/71/371) الصادر في أيلول/سبتمبر بعدا

أولاً، على أمل أن تتحول لاحقاً إلى صكوك ملزمة قانوناً لترع السلاح. ويمكن لوجود مزيج من المفاوضات الجانبية والمرونة بشأن تلك الولايات أن يساعد الوفود على التوصل إلى اتفاق. كما يمكن إبقاء النظر في تناول الأفرقة العاملة العلمية للأبعاد التقنية المطلوبة.

ثانياً، إن العضوية واحتمالات التفاعل في مؤتمر نزع السلاح لا تعكسان واقع التعددية في القرن الحادي والعشرين. إذ ينص النظام الداخلي على ضرورة استعراض العضوية على فترات منتظمة، ولكن ذلك لم يحدث لفترة طويلة. وينبغي النظر في توسيع عضوية المؤتمر. وورد ذكر الحاجة إلى معالجة هذه المسألة في تقرير الفريق العامل الصادر مؤخراً.

إن جميع الاتفاقات الدولية الرئيسية المتفاوض عليها مؤخراً - من تغير المناخ إلى التنمية المستدامة - قد استفادت كثيراً من مشاركة المجتمع المدني. وانطبق هذا على مجال نزع السلاح في الماضي - مثلاً بشأن مسألة الألغام المضادة للأفراد. يمثل استمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح مصدراً لخيبة أمل الملايين من الناس حول العالم، ويحتاج مؤتمر نزع السلاح إلى التكيف مع الحقائق المتغيرة للحكومة العالمية وبدء حوار مع المجتمع المدني المنظم بشكل رسمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، وبطلب من أعضاء مؤتمر نزع السلاح والمنظمات المجتمع المدني، قمت بتنظيم منتدى ثانٍ للمجتمع المدني في إطار مؤتمر نزع السلاح في حزيران/يونيه الماضي. وأظهر الاجتماع مرة أخرى - إذا لازم ذلك - أن مشاركة المجتمع المدني مشاركة أكثر تنظيماً ذات منفعة موضوعية للجانبين.

إن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح يوفر تفاعلاً هاماً بين البحوث الأكاديمية والممارسين في مجال نزع السلاح، مما يزود الدول الأعضاء بأدوات هامة ومفيدة.

ويشمل ذلك عدداً من المشاريع الجديدة التي بدأها المعهد في هذا العام بشأن الأسلحة النووية أو التقليدية والمسائل الأمنية

ما زالت الأسلحة تجلبها للبشر، ولا سيما المدنيين، آخذ في الانخفاض. وهذا تطور خطير، ويتعين وضع قواعد تنظيمية.

وهناك العديد من الجوانب الإضافية المتصلة بتطوير التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك تسليح الفضاء الخارجي والحرب الإلكترونية، وكلها يمكن أن تؤثر على القدرات النووية والسلامة. وهي مسائل يتعين على المجتمع الدولي أن يتحرك إزاءها قبل أن تصبح المواقف والتكنولوجيات مترسحة جداً. إن الرغبة في الإبقاء على ميزة واضحة على الجانب الآخر قد أحجّت سباق التسلح النووي لفترة طويلة جداً. والمثال على ذلك هو التطوير المستعجل لأسلحة تفوق سرعة الصوت ذات قوة تدميرية كبيرة لدرجة أنها لا تحتاج حتى لرؤوس حربية تقليدية. نحن حقاً بحاجة إلى أن نشوب إلى رشدنا ونذكر بأنه ليس هناك مزايا دائمة في المحاولات المكلفة للتغلب على الآخرين من خلال تطوير أدوات أكثر تعقيداً وقوة لتدمير مجتمعات بأكملها.

إن المواضيع التي ذكرتها للتو توضح بعض العيوب الأساسية في البنية الحالية لمؤتمر نزع السلاح. أولاً وقبل كل شيء، فإن التفسير الضيق لتوافق الآراء - أي الإجماع في مؤتمر نزع السلاح - هو ببساطة أمر غير عملي. وينبغي أن يترك توافق الآراء مجالاً للآراء المتباينة بشأن التفاصيل، بغية معالجتها أثناء المفاوضات. وما لدينا في الوقت الحاضر هو وضع تستطيع من خلاله دولة عضو واحدة عرقلة أي شكل من أشكال التقدم الموضوعي، حتى قبل أن تبدأ المفاوضات - وهو حق نقض فعلي لكل عضو من أعضاء المؤتمر الـ 65. وهذا لا يمكن أن يعمل في هيئة تأتي فيها البلدان من مواقف سياسية وتسليحية مختلفة جداً.

أعتقد أيضاً أنه لا ينبغي أن يكون الهدف من المفاوضات بالضرورة هو دائماً الإبرام الفوري لمعاهدة ملزمة قانوناً. وقد تكون هناك ميزة في التركيز على اتفاقات طوعية ملزمة سياسياً

التنمية المستدامة وتغير المناخ وأطر السياسات العامة الأخرى مثالا يحتذى لجميع الدول الأعضاء بشأن مسألة نزع السلاح. إن الصلات الواضحة بين نزع السلاح والتنمية تُذكرنا بأن مؤتمر نزع السلاح ليس موجودا في عزلة. وما يتم التفاوض عليه، بل ما ينبغي التفاوض عليه في مؤتمر ما، له عواقب تتجاوز بكثير قصر الأمم في جنيف. ومن المؤكد أن مؤتمر نزع السلاح لا يوجد بمعزل عن الجمعية العامة التي تضطلع بالدور الرئيسي في وضع جدول أعمال المؤتمر.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد زيليني (الجمهورية التشيكية).

إنني في غاية الامتنان على فرصة التكلم هنا في نيويورك، وأود أن أكرر التأكيد على دعوتي الجمعية العامة إلى استخدام ثقلها الأخلاقي والسياسي للمساعدة على الدفع قدما بمؤتمر نزع السلاح. ونحن بحاجة إلى إعادة بناء الثقة. وبدلا من العودة إلى عداوات الأوقات الماضية العصبية، فلنعد إلى البرامغامية البناءة التي شهدت التفاوض على بعض أهم معاهدات نزع السلاح في جنيف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مولر على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للممثل الشخصي للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومدير مكتب الوكالة في نيويورك.

السيد مابونغو (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالإنكليزية): إن الإرهاب النووي هو أحد التهديدات المحتملة التي تواجه العالم اليوم. وأثر الإرهاب النووي سيكون كارثيا بالنسبة لأي بلد، بل ويمكن أيضا أن تكون له آثار عابرة للحدود. وفي حين أن مجموعة من الأدوات متاحة للمجتمع الدولي كي يعالج تلك المشكلة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. إن الأمن النووي هو المسؤولية الوطنية للدول، ولكن

الناشئة. كما يسرني أن ألاحظ أن المعهد تمكن في العام الماضي من الانتقال إلى أسس مؤسسية وإدارية أكثر استقرارا، وذلك بفضل الدعم القوي من الدول الأعضاء والإدارة العليا للأمم المتحدة والجهود المتواصلة التي يبذلها موظفو المعهد المتفانون. وبغية تمكين المعهد من مواصلة تقديم خبرته الواسعة والمستقلة المعترف بها، أوجه انتباه اللجنة إلى رسالة وردت إلى الأعضاء مؤخرا من مدير المعهد بشأن الحاجة المستمرة إلى تقديم الدول الأعضاء جميعا لمساهمات أساسية.

وقد أكدت الاستعراضات المختلفة لعمل الأمم المتحدة بشأن السلام والأمن على مدى السنوات الماضية والحقائق على أرض الواقع الحاجة الملحة إلى أن نعمل جميعا بصورة وقائية. ومن الواضح أن نزع السلاح أداة فعالة للغاية للحد من مخاطر الحوادث التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب نزاعات ولوضع حدود للقدرة التدميرية المحتملة للنزاعات المسلحة. وفي نفس الوقت، فإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي خطة شاملة، تدفعنا نحو اتباع أسلوب عمل أفقي وأكثر تكاملا باطراد بشأن جميع المسائل التي تربطها صلات واضحة بتزع السلاح. ومن شأن تخفيض مخزونات الأسلحة أن يحرر الأموال اللازمة للاستثمار في التنمية - وهذا بيان واضح آخر.

خلال زيارة الأمين العام لجنيف في الأسبوع الماضي، زرع شتلة من شجرة من نوع جينكو بيلوبا، صمدت أمام قصف هيروشيما النووي، وذلك في تذكرة رمزية قوية بالقوة التدميرية لتلك الأسلحة وتأثيرها على التنمية. وبالمثل، يمكن لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما من خلال الهدف ١٦ الذي يركز على سيادة القانون، أن تساعد على الحد من خطر نشوب النزاعات، مما يجعل سباق التسلح لا لزوم له بقدر أكبر.

كما ينبغي أن تكون الإرادة السياسية التي أتاحت التوصل إلى اتفاقات رائدة في العام الماضي بشأن أهداف

البيانات، تم الإبلاغ عن حوالي ٣٠٠٠ حادث. كما تساعد الوكالة الدول على وضع خطط متكاملة مصممة خصيصا لدعم الأمن النووي. وهذه الخطط توفر منبرا للعمل الذي سيتم الاضطلاع به في مجال الأمن النووي على مدى فترة من الزمن، مما يكفل الاستدامة. كما أنها تتيح المجال لبعض الدول كي تعد وتنفذ التحسينات الأمنية النووية اللازمة على الصعيد الداخلي، دون الحاجة إلى مساعدة خارجية. وفي الوقت الحاضر، يجري تنفيذ ٧٢ خطة متكاملة لدعم الأمن النووي في مختلف البلدان، فيما بلغ العمل بشأن إعداد وإنجاز ٣١ خطة أخرى مراحل مختلفة.

وفي أيار/مايو الماضي، احتفلت الوكالة بمعلم هام، ألا وهو بدء نفاذ تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ٢٠٠٥. ويوسع التعديل الاتفاقية الأصلية، التي تم اعتمادها في عام ١٩٧٩، لتشمل حماية المرافق النووية والمواد النووية في الاستخدام والتخزين والنقل على الصعيد المحلي. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يوسع قائمة الجرائم المحددة في الاتفاقية، مثل سرقة المواد النووية، ويحدد جرائم جديدة، ولا سيما تهريب المواد النووية وتهديد المرافق النووية أو تخريبها. وفضلا عن ذلك، ينص التعديل على توسيع التعاون وتبادل المعلومات بين الدول من أجل الاستدلال على المواد المسروقة واستعادتها، وكذلك في حالة التخريب.

وستساعد الوكالة الدول في الوفاء بالتزاماتها الجديدة بموجب التعديل. وسنعقد اجتماعا لمثلي الدول الأطراف في الاتفاقية والتعديل خلال الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر. وهناك عدد كبير من البلدان لم تنضم بعد إلى التعديل، ولذلك فإننا نواصل حث جميع الدول على الانضمام إلى هذا الصك القانوني الهام.

في عام ٢٠١٣، نظمت الوكالة أول مؤتمر دولي على المستوى الوزاري للأمن النووي، وقد كان مفتوحا أمام جميع

الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور رئيسي في مساعدة الدول على النهوض بتلك المسؤولية.

وقد تزايدت بشكل ملحوظ أنشطة الوكالة في ميدان الأمن النووي خلال السنوات الماضية. وتؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بدورها الأعضاء الـ ١٦٨ وخبرتها التقنية الكبيرة، دورا قياديا باعتبارها المنتدى العالمي لتعزيز الأمن النووي. وتقدم الوكالة خدمات استشارية للدول في بناء الهياكل الأساسية الضرورية لحماية المواد النووية والإشعاعية الأخرى من السرقة ومن تحويل اتجاهها، وحماية المنشآت النووية والنقل النووي من التخريب والأعمال الشريرة الأخرى، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والإشعاعية الأخرى. وفي هذا الصدد، تنشط الوكالة أيضا في المساعدة في جهود الدول الرامية إلى تعزيز الأمن الحاسوبي في المرافق النووية. ولقد وضعنا مبادئ توجيهية تتعلق بأمن الفضاء الإلكتروني للمرافق النووية.

وتشمل تدابير الدعم الأخرى التي تقدمها الوكالة تدريب الشرطة وحرس الحدود، وتوفير الأدوات للكشف عن المواد النووية ومساعدة الدول على تحسين أطر الأمن النووي. ويشكل مركز الحوادث والطوارئ التابع للوكالة جهة تنسيق رئيسية للتأهب والاستجابة على الصعيد الدولي للحوادث المتصلة بالسلامة أو الأمن النوويين والإشعاعيين. والمركز يبدأ عمله في غضون دقائق من إبلاغ دولة ما عن وقوع حادث يتعلق بالأمن النووي. ويمكننا إرسال خبراء في الأمن النووي وأفرقة لقياسات الإشعاعات إلى البلد المتضرر ومد يد العون في تنظيم المساعدة الطبية وتنظيم بحث الأدلة الجنائية النووية.

كما تحتفظ الوكالة بقاعدة بيانات عالمية فريدة، قاعدة بيانات الحوادث والاتجار غير المشروع، والتي يمكن من خلالها للدول الأعضاء الإبلاغ عن حوادث الاتجار غير المشروع وغيرها من الأنشطة غير المأذون بها التي تشمل مواد نووية ومواد مشعة أخرى. ومنذ عام ١٩٩٥، عندما أنشئت قاعدة

السيد تشين (منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري أن أكون هنا اليوم. تتشاطر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة شراكة طويلة الأمد.

وقد عملنا معا على مر السنين بشكل وثيق بشأن طائفة من المسائل لتحقيق أهدافنا المشتركة من أجل نزع السلاح وتحقيق السلام والأمن. وأدى هذا التعاون إلى تحقيق مكاسب ملموسة في مجال نزع السلاح. ويتجلى في الأعمال الهامة التي تضطلع بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بشكل مشترك في سورية. وثمة مجال هام آخر للتعاون بين المنظمين والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في مجال منع ومواجهة الهجمات باستخدام المواد الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية.

وموضوع اليوم موضوع مألوف للغاية لنا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولكن قبل أن أستفيض بشأن كيفية إسهام ولاياتنا بشكل جماعي في تلك الجهود، أود أن أتطرق بإيجاز إلى عملنا في سياق التطورات الحالية ذات الصلة.

ولا نزال في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نتابع عن كثب الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية، واستخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة في سورية. وبطبيعة الحال، فتلك مسألة تثير قلقاً شديداً لدى المجتمع الدولي. ولعل أعضاء اللجنة الأولى يعلمون أن المدير العام قد أنشأ بعثة لتقصي الحقائق لدراسة مزاعم استخدام غاز الكلور كسلاح في سورية خلال عام ٢٠١٤. وخلال شهر آذار/مارس ٢٠١٥، أعرب مجلس الأمن من خلال القرار ٢٢٠٩ (٢٠١٥) عن بالغ قلقه إزاء النتائج التي توصلت إليها بعثة تقصي الحقائق، التي توصلت بدرجة عالية من الثقة، إلى استخدام مواد كيميائية سمية، كسلاح في الجمهورية العربية السورية. وخلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، عبر المجلس التنفيذي

الدول الأعضاء. وفي كانون الأول/ديسمبر، سنستضيف المؤتمر الدولي المقبل للأمن النووي في فيينا. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تكون ممثلة على المستوى الوزاري في المؤتمر. وهو سيشهد فرصة هامة لاستعراض التقدم المحرز ومناقشة سبل المضي قدماً.

وأخيراً، أود أن أشير إلى عمل الوكالة في سياق فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، حيث نشارك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في رئاسة الفريق العامل المعني بمنع الهجمات الإرهابية بأسلحة الدمار الشامل والتصدي لها. وعنوان المشروع الحالي للفريق العامل التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب هو "ضمان فعالية التشغيل البيئي المشترك بين الوكالات وتنسيق الاتصالات في حالة الهجمات الكيميائية و/أو البيولوجية". وهو يركز على تحسين التنسيق بين الوكالات في مجال الأنشطة التنفيذية والتواصل مع الجمهور لكفالة الاستجابة الفعالة في حالة وقوع هجوم إرهابي باستخدام أسلحة كيميائية أو بيولوجية. ويستند المشروع إلى تقريرين سابقين للفريق العامل - أحدهما صدر في عام ٢٠١٠ بعنوان "التنسيق فيما بين الوكالات في حالة وقوع هجوم إرهابي نووي أو إشعاعي: الحالة الراهنة وآفاق المستقبل". والآخر في عام ٢٠١١، بعنوان التنسيق فيما بين الوكالات في حالة وقوع هجوم إرهابي بالأسلحة والمواد الكيميائية أو البيولوجية. والتقرير الأخير يسلم بأهمية التعاون بين الوكالات في هذا المجال. وقد بدأ تنفيذ المرحلة ٢ من المشروع، والتي ستشتمل على عملية محاكاة بين عدة وكالات ومحاكاة لمناورة ميدانية من أجل اختبار نواتج المرحلة ١. وسيُعد التقرير النهائي وسيُتضمن توصيات بنماذج جديدة للتعاون.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مابونغو على بيانه.

أعطي الكلمة لمدير شعبة العلاقات الخارجية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

المنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، عن قلقه البالغ إزاء الاستنتاجات الأخيرة للبعثة، التي ربطت حالة مزعومة بتعرض مؤكد للأسلحة الكيميائية. وتواصل البعثة رصد وتحليل جميع الادعاءات ذات المصدقية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية، واستخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة، وبذل كل جهد ممكن لإثبات الوقائع المحيطة بهذه الادعاءات.

وشددت الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أن استخدام الأسلحة الكيميائية من أي طرف كان، وأيا كانت الظروف، أمر مستنكر ومنافٍ تماما للقواعد والمعايير القانونية للمجتمع الدولي؛ ولا يمكن التمسك بمعايير اتفاقية الأسلحة الكيميائية، إلا إذا طبقنا سياسة عدم التسامح مع استخدام الأسلحة الكيميائية. وتعتبر إعادة التأكيد المساوية لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، الواردة في أحدث تقرير آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، أمرا مقلقا للغاية.

وبشكل منفصل، في آذار/مارس من هذا العام، تبادلت حكومة العراق المعلومات مع الأمانة التقنية فيما يتعلق بادعاءات بوقوع هجمات بالأسلحة الكيميائية في ثلاثة مواقع في العراق. وقامت الأمانة التقنية بزيارة للمساعدة التقنية، من أجل مساعدة السلطات العراقية على إجراء تحقيقاتها. وأكدت تقاريرها استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل جهات من غير الدول.

وتعمل المنظمة مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، بصفتها رئيسا مشاركا للفريق العامل المعني بمنع الهجمات الإرهابية بأسلحة الدمار الشامل والتصدي لها، الذي أنشئ بمبادرة من منظمة الأمم المتحدة كجزء من فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. ويسعى الفريق العامل مع المنظمات ١٧ المشاركة، إلى ضمان التشغيل الفعال فيما بين الوكالات والاتصالات المنسقة في حال وقوع هجوم كيميائي أو بيولوجي.

كما قمنا بمضاعفة جهودنا لزيادة تعزيز قدرات الاستجابة الفعالة في حالة استخدام الأسلحة الكيميائية. وتلزم اتفاقية الأسلحة الكيميائية، في مادتها العاشرة، الدول الأطراف بتقديم المساعدة إلى بعضها البعض في حالة هذا الاستخدام. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الأمانة التقنية في وقت سابق من هذا العام، فريقا للاستجابة السريعة، سينشر بطلب من دولة طرف، من أجل تقديم المساعدة في حال استخدام أسلحة كيميائية.

ومن شأن استخدام الأسلحة الكيميائية، عن قلقه البالغ إزاء الاستنتاجات الأخيرة للبعثة، التي ربطت حالة مزعومة بتعرض مؤكد للأسلحة الكيميائية. وتواصل البعثة رصد وتحليل جميع الادعاءات ذات المصدقية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية، واستخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة، وبذل كل جهد ممكن لإثبات الوقائع المحيطة بهذه الادعاءات.

وشددت الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أن استخدام الأسلحة الكيميائية من أي طرف كان، وأيا كانت الظروف، أمر مستنكر ومنافٍ تماما للقواعد والمعايير القانونية للمجتمع الدولي؛ ولا يمكن التمسك بمعايير اتفاقية الأسلحة الكيميائية، إلا إذا طبقنا سياسة عدم التسامح مع استخدام الأسلحة الكيميائية. وتعتبر إعادة التأكيد المساوية لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، الواردة في أحدث تقرير آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، أمرا مقلقا للغاية.

وبشكل منفصل، في آذار/مارس من هذا العام، تبادلت حكومة العراق المعلومات مع الأمانة التقنية فيما يتعلق بادعاءات بوقوع هجمات بالأسلحة الكيميائية في ثلاثة مواقع في العراق. وقامت الأمانة التقنية بزيارة للمساعدة التقنية، من أجل مساعدة السلطات العراقية على إجراء تحقيقاتها. وأكدت تقاريرها استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل جهات من غير الدول.

واستجابة للشواغل المتزايدة بشأن استخدام جهات من غير الدول لأسلحة كيميائية، أبدت الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية اهتماما متزايدا بالمسألة في سياق الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالإرهاب التابع للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن الفريق العامل الذي أنشئ في عام ٢٠٠١ بعد ١١ أيلول/سبتمبر، يشكل منبرا هاما لتطوير المبادرات السياسية المتعلقة بمنع الهجمات والتصدي لها باستخدام الأسلحة الكيميائية أو المواد

والأخلاقي للعلم، في أقرب وقت ممكن من قبل الأجيال الجديدة. وفي العام الماضي، إتخذت الدورة العشرين لمؤتمر الدول الأطراف قرارا بإنشاء مجلس استشاري معني بالثقيف والتوعية. وستكون توصيات المجلس، ضرورية لتوسيع وتعزيز برامج التعليم والتوعية التي تقوم بها المنظمة، وستسهم في جملة أمور، في الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٧. ويجدوني الأمل في أن يتردد صدى هذا الاحتفال بالذكرى السنوية الهامة، على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. وستكون مناسبة حاسمة، لإبراز الالتزام الثابت للمجتمع الدولي بالاتفاقية والرسالة الأساسية في عدم التسامح إطلاقا مع استخدام الأسلحة الكيميائية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد تشين على بيانه.

أعطي الكلمة الآن إلى المساعد الخاص للبرنامج والتنسيق التقني، التابع للأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد غرنارد (اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن السيد لاسينا زيرو، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمعاهدة حظر التجارب النووية المنظمة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد كيم ون سو، على المشاركة في هذا النقاش الهام. وتعتبر الجهود التي بذلها وموظفوه، لتركيز وتحفيز هذه المناقشة، محمودة للغاية.

ودعينا عصر اليوم، إلى النظر في كيفية منع منظماتنا للهجمات باستخدام المواد الكيميائية والبيولوجية والنووية أو الإشعاعية. وهذا أمر شديد الأهمية لعملنا، ومناسب للغاية من حيث التوقيت، بالنظر إلى الحالة الراهنة للشؤون الجيوسياسية. وعلى الرغم من أن بعض الإنجازات التاريخية الحقيقية في

ويشكل برنامج التعاون والمساعدة الدولية ركيزة أخرى هامة في الوقاية الفعالة، والتصدي للهجمات التي تستخدم فيها الأسلحة الكيميائية أو المواد الكيميائية السامة. ونظمت الأمانة التقنية العديد من الاجتماعات في مجال بناء القدرات، على مدار السنة في جميع المناطق، وعززت واستعرضت قدرات الدول الأطراف، في مجال تقديم المساعدة والحماية. كما نقدم الدعم إلى الدول الأطراف لتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني، لأن التنفيذ الوطني الفعال للاتفاقية أمر أساسي لأي استجابة لمنع الهجمات الكيميائية، وذلك نهج يستند إليه كذلك قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ويطرح تنفيذ الاتفاقية أحيانا تحديات تتطلب اتخاذ إجراءات سريعة. وفي مهمة استثنائية لإزالة ما تبقى من سلائف الأسلحة الكيميائية في ليبيا من إقليمها، من أجل تدميرها خارج البلد، أبانت الدول الأطراف والسلطة الوطنية في ليبيا عن التزامها الثابت بتحقيق أهداف الاتفاقية. وشكل نجاح العملية أيضا مثالا عن الإجراءات الوقائية الفعالة لحماية الأسلحة الكيميائية من احتمال وقوعها في الأيدي الآتمة.

وأود أن أحتتم ملاحظاتي بالتطرق إلى موضوع توعية طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في الاتفاقية، وهذا مجال للسياسة أوليناه المزيد من الاهتمام. وفي رأينا، فإن التوعية بأحكام وأهداف ومقاصد الاتفاقية، يشكل عنصرا حاسما في منع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية في الأجل الطويل. ولكي نكون فعالين في مجال التوعية والتثقيف، علينا إشراك مجموعة أصغر من أصحاب المصلحة في سبل استباقية جديدة. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، الصناعة الكيميائية والعلم والأوساط الأكاديمية، وهما مجموعتان من أصحاب المصلحة تربطنا بهما شراكة أوثق.

ويشمل عملنا أيضا الجامعات والمدارس، كما يجب تعزيز فهم اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والاستخدام المسؤول

إكمال سوازيلند وميانمار مؤخرا إجراءاتهما، يكون عدد الدول المصدقة ١٦٦ دولة. وهي أحد أكثر صكوك عدم الانتشار ونزع السلاح النووي من ناحية عدد المنضمين إليها. ويدعمها نظام قوي للتحقق، وهو نموذج للتعاون الدولي وبناء الثقة.

وإذ ننظر في كيفية منع التهديدات والتصدي لها على أفضل وجه، يجب أن نبقي الصورة الأوسع في الحسبان. وموضوع اليوم هو تذكرة قوية بمدى ترابط إطار الأمن النووي على الصعيد العالمي. كما يذكرنا بمدى أهمية الدفع بجدول أعمال الأمن النووي قداما من خلال العمل معا بشأن المسائل المتعلقة بالاتفاق المشترك. ونحن جميعا نريد أن نضع حدا للتفجيرات النووية في جميع الأوقات، وأن نتحرك بثبات نحو القضاء على التراكات الخطرة للحرب الباردة. وينبغي لنا أن نتذكر أن الضمان الحقيقي الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية هو إزالتها - إزالة كاملة وبصورة شفافة ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منها. وببساطة، فإن المعاهدة توقف تطوير تكنولوجيات الأسلحة النووية من جانب من يمتلكونها بالفعل. كما أنه يجد بشدة من قدرة ناشري أسلحة الدمار الشامل لأول مرة، على تطوير الأسلحة النووية. وكلما كان عدد البلدان التي تمتلك أسلحة نووية أقل، ينخفض احتمال أن تُستخدم في يوم ما.

ونتيجة للنجاح في بناء نظام الرصد الدولي، لدينا شبكة عالمية من المحطات والمختبرات أثبتت قيمتها في الاستجابة للكوارث النووية والتخفيف منها. ويمكن أيضا تطبيق بيانات نظام الرصد الدولي في الاستجابة للهجمات أو الحوادث النووية والإشعاعية. وقد أتحنا البيانات المتاحة لهذا الغرض في أعقاب كارثة فوكوشيما في ٢٠١١، ومضينا في ٢٠١٢ بالانضمام إلى اللجنة المشتركة بين الوكالات بشأن حالات الطوارئ الإشعاعية والنووية. ولكن بالإضافة إلى هذه الجهود عبر منظومة الأمم المتحدة، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن لدينا

الدبلوماسية الدولية قد تحققت في السنوات الأخيرة، مثل خطة العمل الشاملة المشتركة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، فإننا شهدنا أيضا تراجع الثقة بين العديد من الدول بشأن المسائل الأمنية العالمية الحاسمة. وهذا أمر مقلق بشكل خاص عندما نفكر في انتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث يمكن أن تؤدي آثار الريبة والعداء إلى وقوع كارثة.

وتأخذ جميع الدول السيادية مصالحها الوطنية بعين الاعتبار بطرق مختلفة، وتحدد آراءها العالمية بشأن قرارات السياسة الخارجية.

ومع ذلك، يجب ألا نغفل أبدا عن حقيقة أنه من المصلحة المشتركة لجميع الدول منع استخدام أسلحة الدمار الشامل. لقد شهد العالم أهوال هذه الأسلحة مرات كثيرة للغاية، وتقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة للتصرف.

ولهذا السبب، قرر المجتمع الدولي وضع إطار قانوني وتقني للحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل، مما يمهد السبيل لإزالتها في نهاية المطاف. لقد تم التفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأبرمت في هذا السياق، وفتح باب التوقيع عليها قبل ٢٠ عاما تقريبا. فقبل عشرين عاما، تفوق الأمن المشترك وتعددي الأطراف على المصالح الذاتية الضيقة والمواقف الدفاعية التي محصلتها صفر. نحن بحاجة إلى العودة إلى تلك الروح. وبدون ثقة متبادلة وإطار تشاركي قائم على مبادئ المساواة والديمقراطية، كيف يمكننا في يوم ما أن نزهده في عالم مترابط؟

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونظام التحقق الخاص بها يجسدان السمات الضرورية لإحراز التقدم، ليس في عدم الانتشار ونزع السلاح النووي فحسب، بل لتحقيق لسلام والازدهار الدوليين على نطاق أوسع. وأقر مجلس الأمن صراحة ذلك الشهر الماضي في اعتماده للقرار ٢٣١٠ (٢٠١٦). وقد وقعت على المعاهدة ١٨٣ دولة حتى الآن، ومع

المضي قدما في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وبدعم من الدول الأعضاء، فإن منع التفجيرات النووية نهائيا قد أصبح في المتناول.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تماشيا مع الممارسة المتبعة في اللجنة الأولى، سأعلق الجلسة الآن لمنح الوفود فرصة لإجراء مناقشة تحاورية مع المشاركين في حلقة النقاش من خلال جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

عُقلت الجلسة الساعة ١٦/٥٥. واستؤنفت الساعة ١٦/٥٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد لويس فيليبي دي ماسيدو سواريس، الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد دي ماسيدو سواريس (وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على إعطائي الكلمة.

إنني أعتقد أن تقديمنا لبيان في هذه المرحلة من شأنه أن يوسع نطاق جلسة اليوم، التي تهدف إلى إعطاء الوفود لمحة عامة عن المؤسسات الحكومية الدولية المكرسة لترع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهي تحديدا وظيفة وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي هي المنطقة الوحيدة من بين المناطق الخمس الحالية من الأسلحة النووية التي أنشأت منظمة حكومية دولية. وهدف الوكالة، التي أنشئت بموجب المادة ٧ من معاهدة تلاتيلولكو، هو ضمان الامتثال للالتزامات المترتبة على المعاهدة، وهي في الأساس وبطبيعة الحال، تلك المنصوص عليها في المادة الأولى من المعاهدة، والتي

ميزة نسبية في تجسير الاستجابة الدولية والوطنية. إن محطات نظام الرصد الدولي تملكها وتشغلها الدول الأعضاء، كما أن لدينا شبكات المراكز الوطنية للبيانات متصلة بالسلطات الوطنية عبر المنظمة. وفوائد نظام البيانات متاحة للمجتمع الدولي الآن.

وهذا يقودني إلى القرار الذي اتخذته مجلس الأمن في ٢٣ أيلول/سبتمبر، وهو هام لأسباب عديدة - جزئيا لأنه أول قرار للمجلس مخصص لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأيضا بسبب مضمونه. ويدعو القرار الدول إلى دعم منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مهامها حتى قبل دخول المعاهدة حيز النفاذ. ويمثل ذلك اعترافا واضحا بأهمية نظام التحقق على السلم والأمن الدوليين، ويعزز القرار ٢٤٥/٥٠ المعتمد قبل ٢٠ عاما (القرار)، الذي اتخذته الدول الموقعة نفسها لغرض الاضطلاع بالتحضيرات اللازمة لتنفيذ المعاهدة على نحو فعال. ولكل دولة موقعة دورٌ يتعين عليها القيام به.

لقد مرّ في الشهر الماضي عشرون عاما على تصويت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأغلبية ساحقة على اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفتح باب التوقيع عليها. وهذا بلا شك أحد أهم المعالم في الجهود الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وقد سعى المجتمع الدولي على مدى عقود لتحقيق هدف إخلاء العالم من التجارب النووية. وحققت الدول الأعضاء للعالم ما ظل بعيد المنال لعدة أجيال سابقة - حظر موثوق للتجارب النووية يمكن التحقق منه وإنفاذه دوليا.

واستشرافا لما بعد الذكرى السنوية العشرين للمعاهدة، من الأهمية بمكان أن يحافظ المجتمع الدولي على تركيزه على الخطوة التالية نحو الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام والكامل. وندائي ببساطة هو: فلننتم ما بدأناه. ولنواصل

وفي تلك المناسبة، قدمت وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ورقة العمل ٤٠ التي حوت توصيات محددة مستمدة من معاهدة تلاتيلولكو فيما يتعلق بالمفاوضات المقبلة بشأن الأسلحة النووية.

وبطبيعة الحال، فإن للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مصلحة خاصة في المناطق الخالية من الأسلحة النووية السابقة لها، فضلا عن مصلحتها في إنشاء مناطق جديدة مماثلة، ما دام ذلك يساعد تدريجيا على تقليص المناطق التي تنشر فيها تلك الأسلحة. وفي ذلك السياق، فإن أحد أولويات الوكالة والدول الأعضاء فيها إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بالنظر إلى أثرها القوي المتوقع على السلام العالمي. وقد تم الإنفاذ الكامل لقرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥، وهو ما لا ينكره أحد فيما يبدو. غير أن القرارات المتخذة بشأن هذا الموضوع في مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠ لم تنفذ بعد ولكن دون أن يطرأ أي تغيير على عزم الدول الأعضاء في المعاهدة على ذلك. وعلى الرغم من انقضاء الجداول الزمنية المحددة، فما يزال ذلك الالتزام قائما.

وأود أيضا أن أعلق على عدم تمكن المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا من اعتماد وثيقة ختامية في عام ٢٠١٥. ومن الضروري استمرار الاتصالات بين الدول الأعضاء البالغ عددها ١١٥ دولة في المناطق الخمس الخالية من الأسلحة النووية، بالإضافة إلى منغوليا. وقد أقرت مرات عديدة فكرة اجتماع فريق الاتصال غير الرسمي في مقر اللجنة الأولى، وسبق لي أن ذكرت في المناقشة العامة (انظر A/C.1/71/PV.8)، أن معاهدة تلاتيلولكو ونظامها سيبلغان ٥٠ عاما في القريب العاجل

تنص، بطريقة رائدة جدا ومكتملة، على فرض حظر تام على الأسلحة النووية بجميع جوانبها. أما فيما يتعلق بمهام الوكالة، فإن الامتثال لا يعني مجرد كفالة عدم وجود أسلحة نووية في المنطقة، بل ينطوي كذلك على النهوض بجميع أهداف المعاهدة، بما فيها تلك الواردة في ديباجتها.

ولهذا السبب، تعمل الوكالة، إلى جانب واجباتها العادية المتصلة بنظام المراقبة، بوصفها جمعية للدول الأعضاء فيها حيث تركز على الترويج لآراء المنطقة وأعمالها على ساحة النقاش الدولي بشأن الموضوع. وقد تم تعزيز ذلك في السنوات القليلة الماضية من خلال الإعلانات الصادرة عن رؤساء دول وحكومات المنطقة في سياق جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وينبغي لنا أن نضع في الاعتبار أن الجماعة ليست حقا منظمة دولية وإنما هي آلية سياسية مؤلفة من دول المنطقة الـ ٣٣ والتي تجتمع سنويا في إطار مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات. وقد اعتمدت الجماعة، في مؤتمرات القمة الثلاثة الماضية، إعلانات محددة بشأن نزع السلاح. كما إنها حددت الوكالة رسميا بوصفها الهيئة الإقليمية المتخصصة للتعبير عن المواقف الموحدة والجهود المشتركة للجماعة في مجال نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، فإن القرارات التي تتخذها الجماعة تعزز الولاية التي أسندتها معاهدة تلاتيلولكو إلى الوكالة.

ومن بين الأمثلة على الإجراءات المتعلقة بتلك الولاية إصدار إعلانات شاملة في السنوات الثلاث الماضية في يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر، اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. كما شهدنا مشاركة المنطقة بصورة نشطة في الاجتماعات التي عقدها مؤخرا الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف خلال هذا العام في جنيف، والتي كانت مشاركة قوية وإجماعية ومؤثرة بشكل مناسب.

تشرع اللجنة الآن في مناقشتها المواضيعية المقررة التي ستستمر من اليوم ١٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى الأربعاء ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، لما مجموعه ١٢ اجتماعات. ووفقا للممارسة المتبعة، ستركز مناقشاتنا أثناء هذا الجزء من عملنا على المسائل المحددة المتفق عليها ضمن المجموعات السبع المتفق عليها كما يلي: الأسلحة النووية، أسلحة الدمار الشامل الأخرى الفضاء الخارجي (الجوانب المتعلقة بتزع السلاح)، الأسلحة التقليدية، تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي، نزع السلاح والأمن الإقليميان، وآلية نزع السلاح.

وقبل أن أعطي الكلمة، ومثلما أعلنت خلال جلستنا التنظيمية المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر، أود أن أذكر جميع الوفود بأن الوقت المحدد للبيانات خلال الجزء المواضيعي هو خمس دقائق عند التكلم بالصفة الوطنية وسبع دقائق للبيانات التي يدلى بها باسم عدة وفود. ولذلك الغرض، فقد أعد جهاز إنذار لتذكير الوفود عند انتهاء المهلة الزمنية المخصصة لها.

وأدعو الوفود التي تأخذ الكلمة إلى اغتنام هذه الفرصة لعرض مشاريع القرارات والمقررات حسب الاقتضاء. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات إلى الأمانة العامة قد انقضى في الساعة ١٢ ظهر اليوم. وأثق أن مقدمي مشروع القرار ومشاريع المقترحات المعروضة على اللجنة قد تمكنوا من الالتزام بذلك الموعد.

ووفقا للجدول الزمني الإرشادي المحدد لمناقشاتنا المواضيعية، سنتظر اللجنة الآن في المجموعة المتعلقة بالأسلحة النووية..

وأعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا لعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.64.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ببيان بتقديم خالص تعازينا لشعب مملكة تايلند وحكومتها

وأن إنجاز هيكل المعاهدة ومنظمتها بصورة تامة قد استغرق ٣٥ عاما. ولذلك، لطالما تَضَمَّن البند ٩١ من جدول الأعمال عبارة "إدماج" في العنوان الذي يشير إلى معاهدة تلاتيلولكو عادة، غير أن هذه هي المرة الأولى التي لم يتضمن فيها مشروع القرار لهذا العام تلك العبارة. وعلى مدى ١٥ حتى الآن تم إدماج المعاهدة وكل ما يتصل بتنفيذها تماما.

وفيما يتعلق بالمشاكل التي أثارها الإعلانات التفسيرية من قبل الدول الأطراف في البروتوكولات الإضافية، حددت وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - من بين مختلف الإعلانات - الجوانب المحددة التي تسبب تلك المشاكل. والوكالة على استعداد للتفاهم مع تلك الدول لبحث تلك المشاكل ومعالجتها لكي يتسنى التوصل إلى حل مرضٍ للجميع.

وأخيرا، أود أن أشير إلى الإجراءات التي اتخذتها الوكالة نفسها في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار بوصفها جزءا هاما من أنشطتنا. ويمكن للوفود أن تحصل على موجز لذلك في الوثيقة A/71/124. وبفضل الدعم العام من هولندا، فإننا ندير برنامج سنويا لسته متدربين، تخصص فرصتان منهما للبلدان الكاريبية. وتشارك الوكالة في رعاية الدورة الصيفية السنوية التي تنظمها المكسيك للدبلوماسيين من جميع الدول الإقليمية. وتعتزم الوكالة في العام المقبل تنظيم دورتين على الأقل في اثنين من بلدان المنطقة. وأود أن أنوه أيضا إلى إسهامنا في تقارير الأمم المتحدة عن التدابير المتخذة لمنع الإرهابيين من حيازة الأسلحة النووية (A/71/122)، فضلا عن تقاريرها المتعلقة بقانون البحار (A/70/74). وتلك جوانب أود أن أوجه إليها انتباه اللجنة فيما يتصل بعمل وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود باسم الوفود جميعا، أن أشكر المشاركين في حلقة النقاش هذه على تبادل آرائهم.

المحرز في مجال نزع السلاح النووي ولتقديم توصيات محددة من أجل الحفاظ على الزخم الذي أحدثته الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠١٣، ولتكثيف الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وتنوه الحركة أيضا بانعقاد الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح، في جنيف في عام ٢٠١٦، على النحو المكلف به بموجب القرار ٣٣/٧٠. وتقدر الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز المشاركة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية جهود رئيس الفريق العامل، السفير ثاني تونغباكدي ممثل تايلند، وترحب بتقرير الفريق العامل (انظر A/71/371) والتوصيات الواردة فيه باعتبارها إسهاما في المناقشات العالمية بشأن نزع السلاح النووي. وهي تتطلع إلى متابعة المناقشة في اللجنة الأولى.

وتحدد الحركة مرة أخرى دعوها الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال الكامل والعاجل لالتزاماتها القانونية وتعهداتها القاطعة بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية بدون مزيد من التأخير وبطريقة شفافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها دوليا. وتعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها فيما يتعلق بالبيان المشترك للدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الصادر في ١٥ أيلول/سبتمبر، وترفض التأكيد الوارد في ذلك البيان بأن برامج هذه الدول لصيانة مخزوناتها النووية وإدارتها تتسق مع أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتؤكد الحركة أهمية مراعاة الاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات بشأن الأسلحة النووية وفي تعزيز هدف نزع السلاح النووي. وفي ذلك الصدد، ترحب الحركة بتزايد التركيز على العواقب الإنسانية المأساوية لاستخدام الأسلحة النووية، بما في ذلك في المؤتمرات الثلاثة المعقودة في أوسلو

في وفاة جلالة الملك بوميبول أدولياديج. فلترقد روح صاحب الجلالة في سلام.

ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. وسأقرأ نسخة موجزة من بيان حركة عدم الانحياز ليتسنى لي أن أقصر بياني على مدة سبع دقائق. ويتاح النص الكامل للبيان على البوابة الإلكترونية للجنة الأولى.

إن الحركة تؤكد مجددا موقفها القائم على المبادئ إزاء نزع السلاح النووي، الذي يظل على رأس أولوياتها، ولا يزال يساورها بالغ القلق من التهديد المائل للبشرية الذي يمثله استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. ولا تزال الحالة في ميدان نزع السلاح النووي تتسم بالجمود. لقد انتظر المجتمع الدولي لفترة أطول مما ينبغي من أجل تحقيق الهدف المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وأصبح واضحا أن النهج القائم الذي تتخذه الدول الحائزة للأسلحة النووية - وهو ما يسمى بهج التدرج - عجز عن إحراز تقدم ملموس ومنهجي صوب الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وتؤكد الحركة على أن القرار ٣٤/٧٠، المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بترع السلاح النووي لعام ٢٠١٣"، يقدم خريطة طريق محددة لتحقيق هدف نزع السلاح النووي، ولا سيما دعوة القرار إلى بدء مفاوضات عاجلة في مؤتمر نزع السلاح من أجل الإبرام المبكر لاتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية لمنع حيازتها أو استحداثها أو إنتاجها أو اقتنائها أو اختبارها أو تخزينها أو نقلها أو استعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها.

وتعيد الحركة التأكيد على أن مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بترع السلاح النووي، الذي سيُعقد في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨، على النحو الوارد في القرار ٣٤/٧٠، سيبني فعلا فرصة للجمعية العامة لاستعراض التقدم

والأمن الدوليين. وتشعر دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالأسف لفشل المؤتمر الاستعراضي التاسع لمعاهدة عدم الانتشار في التوصل إلى توافق الآراء على وثيقة ختامية نهائية بالرغم من الجهود التي بذلتها وفود بلدان حركة عدم الانحياز. وينبغي أن يكون ذلك الفشل بمثابة حفاز للعمل على نحو أكثر جدية نحو تحقيق نزع السلاح النووي، وهو الهدف النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن حركة عدم الانحياز تؤكد مجدداً حق جميع البلدان النامية غير القابل للتصرف، في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث فيها وإنتاجها واستخدامها، بما في ذلك الحق السيادي في تطوير دورة وقود نووي وطنية كاملة للأغراض السلمية، بدون تمييز. وترفض حركة عدم الانحياز بقوة أي تحديد أو تقييد لصادرات المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية إلى البلدان النامية، اتساقاً مع أحكام المعاهدات المتعددة الأطراف ذات الصلة. وتؤمن حركة عدم الانحياز إيماناً راسخاً بأن سياسات عدم الانتشار ينبغي ألا تؤدي إلى تقويض حق الدول غير القابل للتصرف في إقتناء المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية أو الحصول عليها أو استيرادها أو تصديرها.

وأخيراً، تود الحركة أن تشدد على أنها، من جانبها، لا تزال على استعداد للعمل بصورة بناءة مع جميع البلدان وللعمل بفعالية على تحقيق الرؤية الجماعية لعالم خال من جميع الأسلحة النووية. ولكن لا يمكن تحقيق تلك الرؤية إلا إذا أبدت بوضوح الإرادة السياسية اللازمة والعمل من جانب جميع الأطراف.

وهذا العام، ستقدم الحركة مرة أخرى صيغة مستكملة لمشروع القرار بشأن متابعة اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتزع السلاح النووي (A/C.1/71/L.64). وفي

وناياريت وفيينا. وتعكس المشاركة الواسعة في تلك المؤتمرات حقيقة أن العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية تشكل الشاغل الأساسي والعالمي.

وتعرب الحركة عن بالغ قلقها حيال الموت والدمار الفوريين والعشوائيين والشاملين اللذين يتسبب بهما أي تفجير للأسلحة النووية وآثاره الكارثية الطويلة الأجل على صحة الإنسان والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية الأخرى، مما يهدد حياة الأجيال الحالية والمقبلة. وفي ذلك السياق، تؤكد من جديد على ضرورة امتثال جميع الدول في كل الأوقات لأحكام القانون الدولي الواجبة التطبيق، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. وعلى نحو ما جددت الجمعية العامة التأكيد عليه على مدى عقود، فإن أي استخدام للأسلحة النووية يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وجريمة مرتكبة ضد الإنسانية. كما تكرر الحركة التأكيد على أن الإزالة التامة للأسلحة النووية والتأكد من عدم إنتاجها مرة أخرى إطلاقاً هما الضمانان الأكيدان الوحيدان من العواقب الإنسانية الكارثية الناجمة عن استخدام هذه الأسلحة.

وتشدد حركة عدم الانحياز على أهمية النهوض بالوعي العام بالخطر الذي تشكله للبشرية الأسلحة النووية وضرورة إزالتها على نحو تام، بما في ذلك من خلال الاحتفال بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وترحب حركة عدم الانحياز بالدعوات القوية إلى الإسراع وعلى سبيل الأولوية بتحقيق نزع السلاح النووي التي وجهها عدد كبير من المتكلمين في اجتماع عقده الجمعية العامة مؤخراً للاحتفال باليوم الدولي.

وتؤكد الحركة مجدداً على موقفها القائم على المبادئ إزاء منع انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبها. وتعتقد حركة عدم الانحياز أن نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي يعززان بعضهما بعضاً، وأنها ضروريان لتعزيز السلام

هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ويرحب مشروع القرار بالتعاون فيما بين الدول الأطراف والدول الموقعة على المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، فضلا عن منغوليا، ويشير مع شعور بالارتياح إلى أن جميع المعاهدات القائمة المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية - وهي تحديدا، معاهدات ثلاثيلوكو، وراروتونغا، وبانكوك، وبليندابا، فضلا عن آسيا الوسطى - نافذة حاليا.

ونهب أيضا بجميع الدول المعنية التي لم توقع أو تصدق بعد على البروتوكولات الملحقه بمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية أن تفعل ذلك، ونحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تسحب أي تحفظات أو إعلانات تفسيرية تتنافى مع موضوع وغرض المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. لقد استمعنا من فورنا للسفير لويس فيليبي دي ماسيدو سواريس وهو يذكر أن تلك الالتزامات تقطع الآن في منطقتنا من العالم، في ظل قيادة وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ويرحب مشروع القرار أيضا بالخطوات المتخذة التي تتوخى إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين الدول المعنية، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو يشجع الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق فيما بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وبعد مرور ٧٠ عاما على اتخاذ الجمعية العامة لأول قرار استهدف إزالة الأسلحة الذرية من الترسانات الوطنية، فإنها لا تزال تشكل تهديدا عالميا للسلام والأمن. ويتوجب على جميع الدول تغيير هذا السيناريو القائم وتجاوز الوضع القائم النووي - حقا ليس لمجرد جعل نصف الكرة الجنوبي منطقة خالية من الأسلحة النووية، ولكن لإيجاد عالم خال من

ذلك الصدد، تسعى حركة عدم الانحياز للحصول على دعم جميع الدول الأعضاء للتصويت تأييدا لمشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل ليتولى عرض مشروع القرار A/C.1/71/L.31.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): على غرار المتكلم السابق، أود أن أبدأ ببيان بالإعراب عن تعازينا الصادقة لتايلند في وفاة الملك بوميبول أدولياديج.

ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن إندونيسيا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا وبلدي لأتولى عرض مشروع قرارنا المشترك A/C.1/71/L.31، المعنون "المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة". وعمم نص مشروع القرار على جميع الوفود، وأغتنم هذه الفرصة لكي أعلق بإيجاز على العناصر الرئيسية لمشروع القرار.

وتشكل إزالة الأسلحة النووية وإزالة التهديد الذي تمثله للبشرية هدفا أساسيا للأمم المتحدة منذ إنشائها. وفي حين يسعى المجتمع الدولي سعيا جادا صوب تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي الكامل والشفافة والقابلة للتحقق ولا رجعة فيه، فإنه لا بد من استكشاف جميع التدابير للنهوض بالنظام الدولي القائم لترع السلاح النووي ومنع الانتشار وتعزيز هذا النظام.

لقد أقر بالفعل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية باعتباره تدبيرا مؤقتا هاما لتعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء ومع المجتمع الدولي بغية عرقلة انتشار الأسلحة النووية ودعم نزع السلاح النووي، على نحو ما جددت التأكيد عليه الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

وفي ذلك السياق، يؤكد مشروع القرار مجددا اقتناعنا بأهمية دور المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز نظام منع انتشار الأسلحة النووية وفي المضي قدما نحو تحقيق

مئات من القذائف النووية التي تشير تقديرات إلى أنها تحمل نحو ٨٠٠ رأس حربية جاهزة للإطلاق في غضون دقائق. وهذا يزيد مخاطر حدوث عملية إطلاق غير مقصودة أو خاطئة أو غير مأذون بها أو متهورة للأسلحة النووية.

ونحن نعلم أن إلغاء حالة التأهب أمر ممكن. ونلاحظ أن بعض الدول خفضت درجة الاستعداد التعبوي للأسلحة النووية غير الاستراتيجية وأن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تبقى أسلحتها النووية في حالة تأهب قصوى. واقترح الخبراء طائفة واسعة من التدابير العملية للمضي قدما في إلغاء حالة التأهب. ومن بين الإسهامات الجديدة بالذكر تقرير لجنة إخلاء العالم من الأسلحة النووية المعنية بالحد من المخاطر النووية. وقد طرحت مجموعتنا توصيات في ورقة عمل خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥. كما قدمنا ورقة عمل بشأن هذه المسألة خلال هذا العام إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، حيث نوقش إلغاء حالة التأهب وحظي بدعم كبير في أوساط الدول المشاركة.

وينبغي أن يظل إلغاء حالة التأهب على رأس جدول أعمال نزع السلاح، لا سيما في ضوء دورة الاستعراض المقبلة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث يتعين إحراز تقدم بشأن التزامات نزع السلاح التي لم تُنفذ بعد. ووردت إشارات إلى الاستعداد التعبوي للأسلحة النووية في تقارير الدول الحائزة للأسلحة النووية خلال آخر دورة استعراض لمعاهدة عدم الانتشار. ونحث هذه الدول على مواصلة هذه الممارسة خلال الدورة المقبلة، استنادا إلى المعلومات المقدمة حتى الآن.

وإزاء هذه الخلفية، قدمت مجموعة إلغاء حالة التأهب مشروع القرار A/C.1/71/L.33، المعنون "تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية". ومشروع

الأسلحة النووية. ولذلك، نشجع جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار، بما في ذلك من خلال المشاركة في تقديمه. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة السويد لعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.33.

السيدة فالدر (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن سويسرا وشيلي وماليزيا ونيجيريا ونيوزيلندا وبلدي، السويد، وهي البلدان التي تشكل "مجموعة إلغاء حالة تأهب" بشأن مسألة إلغاء حالة تأهب أو تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية.

منذ عام ٢٠٠٧، دعت المجموعة الدول التي تبقى على الأسلحة النووية في حالة تأهب قصوى إلى اتخاذ خطوات عملية لتخفيض درجة الاستعداد التعبوي. وما فتننا نطلق هذه النداءات في الجمعية العامة، وكذلك في عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإلغاء حالة التأهب ليس بديلا لنزع السلاح النووي أو خطوة تجعل الاحتفاظ بالأسلحة النووية لأجل غير مسمى أكثر قبولا. بل إن إلغاء حالة التأهب يشكل تديرا مؤقتا لنزع السلاح، يجب تنفيذه بالتوافق مع الجهود المبذولة لحظر وإزالة الأسلحة النووية.

وثمة اعتراف على نطاق واسع بالإسهام المحتمل لتخفيض درجة الاستعداد التعبوي للأسلحة النووية في نزع السلاح النووي. وإلغاء حالة التأهب هو التزام بتزع السلاح لم يُنفذ بعد من بين الالتزامات المترتبة على معاهدة عدم الانتشار. فقد كان جزءا من ١٣ خطوة عملية تم الاتفاق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠. وتم التأكيد عليه في خطة العمل لعام ٢٠١٠. وإلغاء حالة التأهب عنصر أساسي في الحد من المخاطر ويمكن أن يسهم في تقليص دور وأهمية الأسلحة النووية في المفاهيم والعقائد والسياسات العسكرية والأمنية. وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية إلغاء حالة التأهب باعتباره تديرا للحد من المخاطر، لا يزال هناك

للتفاوض بأوسع قدر ممكن من الاتفاق على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، وهو الضمان الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. فمجرد وجود هذه الأسلحة ينتقص من أمن جميع الدول، بما في ذلك الدول التي تملكها وتعتمد عليها. وما دامت الأسلحة النووية موجودة، سيكون هناك دائماً خطر حقيقي من استخدامها وانتشارها. ونزع السلاح النووي هو السبيل الوحيد الموثوق به لتعزيز نظام عدم الانتشار. وينبغي إيلاء الأولوية للتفاوض بشأن إبرام اتفاقية تتعلق بتزع السلاح النووي وتحظر تماماً هذه الأسلحة.

ويعرب اتحاد أمم أمريكا الجنوبية عن بالغ قلقه إزاء العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية، ويؤكد مجدداً دعمه للتعهد الإنساني الذي تعهدت بموجبه ١٢٧ دولة باتخاذ تدابير فعالة لسد الثغرة القانونية من أجل حظر وإزالة الأسلحة النووية.

والاتحاد يرحب بالاحتفال سنوياً بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، والذي يهدف إلى تعبئة الجهود الدولية لتحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويرحب الاتحاد مع التقدير بمقرر الجمعية العامة المتعلق بعقد مؤتمر رفيع المستوى في موعد أقصاه عام ٢٠١٨ لتحديد مزيد من التدابير والإجراءات الرامية إلى القضاء على الأسلحة النووية في أقصر مدة ممكنة، ويؤكد من جديد قراره الانضمام إلى جهود المجتمع الدولي من أجل التعجيل ببدء مفاوضات بشأن صك متعدد الأطراف ملزم قانوناً، يحظر امتلاك واستحداث وإنتاج وحيازة واختبار وتكديس ونقل واستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في غضون إطار زمني متفق عليه بشكل متعدد الأطراف.

ويكرر اتحاد أمم أمريكا الجنوبية التزامه بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالتنفيذ المتوازن لركائزها الثلاث: نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة

قرار هذا العام مماثل جداً للقرار ٤٢/٦٩، الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ٢٠١٤، وقد كانت تلك آخر مرة يُقدم فيها قرار بشأن هذا الموضوع في اللجنة الأولى. وهو لا يتضمن سوى بعض التحديثات التقنية.

ويظل الهدف الرئيسي لمشروع القرار دون تغيير. فهو يدعو إلى اتخاذ مزيد من الخطوات العملية من أجل تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية، بهدف كفاءة إلغاء حالة الاستعداد القصوى فيما يتعلق بجميع الأسلحة النووية.

إن الدعم المتزايد لإلغاء حالة التأهب يؤكد الآمال المعقودة على إحراز تقدم في اتخاذ خطوات عملية لتزع السلاح. ومن شأن إحراز تقدم في هذه المسألة أن يكون له آثار أمنية إيجابية كما أنه سيؤكد وجود استعداد للوفاء بالالتزامات المقطوعة. ونتطلع إلى استمرار الدعم القوي لمشروع القرار.

السيد تورو - كارنيبالي (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
(تكلم بالإنكليزية): يعرب اتحاد أمم أمريكا الجنوبية عن تعازيه لشعب تايلند في وفاة الملك بوميبول أدولياديج.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

وأود أن أغتني هذه الفرصة لأهنئ الرئيس وأعضاء المكتب على انتخابهم. ونتطلع إلى عقد اجتماعات ناجحة تحت قيادتهم.

في ما يتعلق بتزع السلاح النووي، يرحب اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بالتوصية التي اعتمدها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف والتي دعا فيها الجمعية العامة إلى أن تعقد خلال دورتها الحادية والسبعين مؤتمراً في عام ٢٠١٧، تناح المشاركة فيه لجميع الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني

إن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية فخور جدا بالإعلان الرسمي الصادر بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير عن أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وذلك بمناسبة مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي انعقد في كوبا. لقد كان قرارا تاريخيا يهدف إلى اقتلاع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في منطقتنا، الأمر الذي أعيد تأكيده في مؤتمرات القمة اللاحقة التي عقدتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بيلين، وكوستاريكا، وكيوتو.

والدول التابعة لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية، بوصفها أعضاء في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية مكتظة بالسكان، تحت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب الإعلانات التفسيرية كافة لبروتوكولات معاهدة ثلاثيلوكو، الأمر الذي يساعد في القضاء على خطر استخدام الأسلحة النووية ضد بلدان المنطقة.

ومن المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك جميع أعضاء اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، أن تقدّم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ملزمة قانونا ولا لبس فيها بعدم استخدام تلك الأسلحة ضدها أو التهديد باستخدامها. لذلك، ندعو إلى إجراء مفاوضات في أقرب وقت ممكن واعتماد صك شامل وملزم قانونا بشأن توفير الضمانات الأمنية السلبية. إن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية يدعو أيضا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى القضاء على دور الأسلحة النووية في عقائدها وسياساتها الأمنية واستراتيجياتها العسكرية، من أجل تحقيق القضاء التام على هذه الأسلحة الفتاكة، بصرف النظر عن نوعها أو موقعها.

وسوف تواصل بلداننا دعم الجهود الرامية إلى تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، باعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح. وهناك حاجة ماسة إلى بدء

النووية. ويرى اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، مع ذلك، أن ركيزة نزع السلاح ما زالت تعاني من عجز في تنفيذها بجديّة. وفي هذا الصدد، يعرب اتحاد أمم أمريكا الجنوبية عن أسفه للإخفاق في اعتماد وثيقة ختامية متفق عليها بمناسبة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، بسبب عدم التوافق في الآراء على مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

كما تعرب دول اتحاد أمم أمريكا الجنوبية عن أسفها العميق إزاء عدم تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بعقد مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويعتقد اتحاد أمم أمريكا الجنوبية جازما أن إنشاء هذه المنطقة من شأنه أن يسهم بدرجة كبيرة في عملية السلام في الشرق الأوسط ولذلك، يكرر التأكيد على الدعوة إلى عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن بمشاركة نشطة من جميع الدول في المنطقة، حسبما اتفقت عليه الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

ويود الاتحاد أن يشدد على أن التمديد اللاهائي لمعاهدة عدم الانتشار المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ لا يستتبع حق أي دولة في حيازة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وفي هذا الصدد، يرفض الاتحاد التأكيد الوارد في البيان المشترك بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الصادر في ١٥ أيلول/سبتمبر من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث أشارت تلك الدول إلى أن برامج صيانة وإدارة مخزونها النووي تتسق مع أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهذا تأكيد غير صحيح.

فإن الآثار الإنسانية الكارثية والمخاطر المرتبطة بمجرد وجود الأسلحة النووية ستظل قائمة ما دامت هذه الأسلحة موجودة. ويركز مشروع قرار ائتلاف البرنامج الجديد لهذا العام على عدد من المسائل المتصلة بترع السلاح النووي التي تتسم بأهمية بالغة لتحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية، وفقا للالتزامات القانونية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويشدد مشروع القرار على الأدلة الدامغة المعروضة خلال المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية التي بينت بالتفصيل الآثار الوخيمة التي تنتج عن انفجار سلاح نووي، والتي تتجاوز الحدود الوطنية بكثير، وتهدد أيضا أهداف التنمية المستدامة.

ويرحب مشروع القرار بالفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف المنشأ عملا بالقرار ٣٣/٧٠ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، فضلا عن التقرير المقدم عن أعماله عملا بذلك القرار (انظر A/71/371). ويكرر التأكيد على أن كل مادة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة ملزمة لجميع الدول الأطراف في جميع الأوقات وفي جميع الظروف، وأنه يتعين أن تكون جميع الدول الأطراف مسؤولة بالكامل عن الامتثال بدقة للالتزامات الواقعة عليها بموجب المعاهدة. كما يهيب بكافة الدول الأطراف أن تمثل تماما لجميع الالتزامات والواجبات المتعهد بها في مؤتمرات استعراض المعاهدة في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. كذلك يؤكد من جديد ضرورة قيام جميع الدول في كل الأوقات بالامتثال لأحكام القانون الدولي الساري بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ويهيب بالدول الأعضاء أن تولي الاهتمام الواجب للضرورات الإنسانية الحتمية التي توجب نزع السلاح النووي وللحاجة الملحة إلى تحقيق هذا الهدف النهائي.

ويشير مشروع القرار إلى إعادة التأكيد على أن الخطوات العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في

مفاوضات بشأن إبرام صكوك قانونية دولية جديدة تنظم المسائل الأساسية لترع السلاح وعدم الانتشار.

ونؤكد من جديد على أنه ينبغي لجميع الدول التي لم توقع أو تصدق حتى الآن على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا سيما تلك المدرجة في المرفق ٢، القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، كدلالة على إرادتها السياسية والتزامها بالسلم والأمن الدوليين. ولذلك نرحب بتصديق ميانمار وسوازيلند على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولحين دخولها حيز النفاذ، فإن الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية تؤكد مجددا على أهمية الحفاظ على الوقف الاختياري للتجارب النووية، وكذلك الامتناع عن تطوير واستخدام التكنولوجيات الجديدة للأسلحة النووية وعن أي إجراء يمكن أن يقوض هدف تلك المعاهدة والغرض منها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الوفود بأن تُقصر مداخلاتها على خمس دقائق عند التكلم بصفتها الوطنية، وسبع دقائق عند التكلم باسم مجموعة من الدول.

أعطي الكلمة لممثل مصر ليعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.35.

السيد محفوظ (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن البرازيل وأيرلندا والمكسيك ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا وبلدي، مصر، لكي نعرض مشروع القرار السنوي لائتلاف البرنامج الجديد الوارد في الوثيقة A/C.1/71/L.35، والمعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي". ويطبقنا الأمل في أن يحتفظ بالدعم التقليدي الذي يحظى به من المجتمع الدولي.

وكما ورد في البيان الذي تم الإدلاء به بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد خلال المناقشة العامة (انظر A/C.1/71/PV.2)،

الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تكفل، وفقا لالتزاماتها وتعهداتها السابقة المتعلقة بترع السلاح النووي، التخلص من جميع المواد الانشطارية بطريقة لا رجعة فيها، لا سيما وأنه قد تم تحديد تلك المواد على أنها غير مرغوب فيها للأغراض العسكرية. ويدعو جميع الدول إلى أن تؤيد، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تطوير قدرات التحقق المناسبة من نزع السلاح النووي وترتيبات التحقق الملزمة قانونا، لتضمن بذلك استبعاد تلك المواد من البرامج العسكرية بصورة دائمة ويمكن التحقق منها.

ويدعو مشروع القرار جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى العمل على التنفيذ التام للقرار المتعلق بالشرق الأوسط، الذي أُخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥، نظرا لارتباطه الوثيق بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. ويعرب مشروع القرار أيضا عن الشعور بخيبة الأمل وبالغ القلق إزاء عدم التوصل إلى نتائج ذات أهمية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، بما في ذلك ما يتعلق بعملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، على النحو المنصوص عليه في القرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ في عام ١٩٩٥، والذي لا يزال صالحا إلى حين تنفيذه تماما.

ويشدد مشروع القرار على الدور الأساسي لمعاهدة عدم الانتشار في تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ويدعو أيضا جميع الدول الأطراف إلى تعزيز عالمية المعاهدة. ويحث في ذلك الصدد كلا من الهند وإسرائيل وباكستان على الانضمام إلى المعاهدة بصفتها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، على وجه السرعة ودون شروط، فضلا عن إخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة.

ويحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الوفاء بالتزاماتها في إطار المحادثات السادسة، بما في ذلك البيان

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠ لا تزال لها صلاحيتها، بما في ذلك تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية على نحو لا لبس فيه بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية. بما يفضي إلى نزع السلاح النووي، الأمر الذي يقع على جميع الدول الأطراف التزام بتنفيذه بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ويشير أيضا إلى التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتعجيل بإحراز تقدم ملموس في التدابير التي من شأنها أن تفضي إلى نزع السلاح النووي، وتهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية اتخاذ جميع الخطوات الضرورية للتعجيل بالوفاء بالتزاماتها.

كما يهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزامها ببذل مزيد من الجهود لتخفيض الأسلحة النووية بجميع أنواعها، سواء ما تم نشره منها وما لم يتم نشره، وإزالتها في نهاية المطاف، بسبل منها اتخاذ تدابير انفرادية وإقليمية ومتعددة الأطراف على نحو يمكن التحقق منه وبطريقة شفافة. ويشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأطراف في التحالفات الإقليمية التي تشمل الدول الحائزة للأسلحة النووية، على الحد بشكل ملموس من دور وأهمية الأسلحة النووية في جميع المفاهيم والعقائد والسياسات العسكرية، لحين الإزالة التامة لتلك الأسلحة. كما يشجع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية المنضوية في تحالفات إقليمية تضم دولا حائزة لأسلحة نووية على تقليص دور الأسلحة النووية في عقائد الأمن الجماعي لتلك التحالفات، لحين تمام إزالة تلك الأسلحة. ويؤكد مشروع القرار أيضا اعتراف الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية مصلحة مشروعة في كبح تطوير وتحسين تلك الأسلحة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، علاوة على وقف تطوير الأسلحة الجديدة والمتقدمة، وتدعو هذه الدول نفسها إلى اتخاذ خطوات في ذلك الصدد. ويحث أيضا جميع

وتولي منطقتنا أهمية كبيرة لئلا نند جدول الأعمال قيد المناقشة لأنه يتناول جانباً أساسياً من جدول أعمالنا لترع السلاح: الأسلحة النووية. وأود أن أعرب عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل السامي لشؤون نزع السلاح وغيره من المسؤولين الرفيعة المستوى في وقت سابق بشأن الحالة الراهنة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح ودور المنظمات الدولية التي لديها ولايات ذات صلة في الميدان.

وإن للجماعة سياسة عامة طويلة الأمد تدعو للإزالة التامة للأسلحة النووية، اتساقاً مع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد توصلنا إلى ذلك الموقف ونحن مدركون للآثار الإنسانية الضارة للأسلحة النووية على البشرية وغيرها من الآثار الأخرى المدمرة المحتملة. ولذلك سعينا إلى الانخراط في هذه المسألة في مختلف منتديات الأمم المتحدة، لأننا مقتنعون بخطورة الحالة وضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان ألا تزال الأسلحة النووية من سمات المشهد الأمني العالمي.

ويزيد اهتمامنا بهذه المسألة موقعنا الاستراتيجي وحدود بلداننا التي يسهل اختراقها، علاوة على الحقائق الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تجعلنا أهدافاً سهلة للإرهاب النووي. وبالتالي، وبالرغم من أننا لسنا منتجين للتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج المرتبطة بالأسلحة، إلا أننا نظل تهديداً منسباً. ونحن مدركون للتهديد المحتمل للسلم والأمن على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية في حال استمرار الحفاظ على الأسلحة النووية والاعتماد عليها من قبل الدول الحائزة على تلك الأسلحة باعتبارها جزءاً من مركزها الاستراتيجي. وبصفتنا إقليمياً، فما فتينا نكرر القول بأن الأسلحة النووية تعطي شعوراً زائفاً بالأمن. وهي ليست أدوات فعالة للردع لأنها - خلافاً للحجج القائلة بذلك - تشجع حقاً بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على تغيير مواقفها.

المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، والتخلي عن جميع أسلحتها وبرامجها النووية القائمة، والانضمام مرة أخرى إلى معاهدة عدم الانتشار في أقرب وقت ممكن، فضلاً عن الوفاء باتفاق ضماناتها بغية تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية بطريقة سلمية. ويعيد مشروع القرار أيضاً تأييده للمحادثات السادسة الأطراف.

ويحث مشروع القرار جميع الدول على العمل معا في إطار آلية نزع السلاح لاجتياز العقبات التي تعوق الجهود الرامية إلى النهوض بهدف نزع السلاح النووي في سياق متعدد الأطراف. ويدعو مؤتمر نزع السلاح إلى الشروع دون تأخير في أعماله الموضوعية التي تضيء قداماً ببرنامج نزع السلاح، وخاصة عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف. ويحث الدول الحائزة للأسلحة النووية أيضاً على أن تُدرج في تقاريرها المقدمة العام المقبل إلى اللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠ معلومات محددة ومفصلة عن تنفيذ تعهداتها المتعلقة بنزع السلاح النووي.

وإذ ينوه على النحو الواجب بالجهود المتعددة الأطراف المبذولة مؤخراً في ميدان نزع السلاح النووي، يسعى مشروع القرار إلى تأييد الالتزامات القانونية القائمة والالتزامات السابقة المتفق عليها بتوافق الآراء. ولذلك نعتقد أنه قد صيغ بطريقة تمكن جميع الدول من تأييده، ونهيب بها لإبداء التزامها بنزع السلاح النووي عبر تأييده.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية. وأود بدايةً، باسم الدول الأعضاء في الجماعة، أن أعرب عن تعازينا القلبية إلى حكومة وشعب مملكة تايلند في وفاة صاحب السمو الملكي بوميبول أدولياديج.

وتؤيد الجماعة البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في وقت سابق من الجلسة، باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

من تحقيق هدف نزع السلاح النووي. بل على العكس، ينبغي أن تعزز تلك التحديات عزمنا على إيجاد سبل جديدة ومبتكرة لاستكمال الآليات المتاحة لنا تحت تصرفنا. وقد حدا ذلك الاعتقاد الراسخ ببلدان الجماعة الكاربية أن تؤيد تأييدا تاما إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. ونرحب بقرار الجمعية العامة بإنشاء فريق عامل يكلف، في جملة أمور، بالتصدي للتدابير والأحكام والقواعد القانونية الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وإن من دواعي سرورنا البالغ أن تمكن الفريق من مواصلة اجتماعاته طوال العام ٢٠١٦. ونرحب بالتقرير والتوصيات المنبثقة عن الدورة الرسمية الثالثة والأخيرة المعقودة في آب/أغسطس (انظر A/71/371).

وعلى غرار الوفود الأخرى، تشارك الجماعة الكاربية أيضا دعوة الجمعية العامة إلى عقد دورة استثنائية رابعة بشأن نزع السلاح من شأنها، ضمن أمور أخرى، أن ترتب للنظر الشامل في جميع المسائل في مجال نزع السلاح والأمن الدولي واستعراض هذه المسائل، بما في ذلك اتخاذ تدابير للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وتعتز الجماعة الكاربية بكونها مرتبطة بأولى المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشئت في منطقة مكتظة بالسكان، عملا بمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة بمعاهدة تلاتيلولكو، التي بدورها أنشأت وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويسرنا أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كانت في صدارة هذه المبادرة، التي شهدت منذ ذلك الوقت إنشاء مناطق مماثلة خالية من الأسلحة النووية في أجزاء العالم الأخرى. ولذلك لا نزال نشعر بالقلق لأنه لم يجرز أي تقدم في إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط. ونعتقد أن الوقت حان لكي تتخذ إجراءات واضحة وحاسمة في ذلك الصدد.

وبدلا من أن تجعل العالم مكانا أفضل وأكثر أمانا، فإنها تزيد المخاطر الأمنية العالمية وتزيد احتمال تحويلها إلى الأيدي الآتمة. وعليه، فإن في رأينا أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

وبالتالي، فإننا نعرب عن شعورنا بالأسف للتقدم المحدود المحرز في مجال نزع السلاح النووي. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي عمل المزيد لسد الثغرة القانونية القائمة حاليا في مجال حظر حظر الأسلحة النووية وإزالتها. وبصفتنا جماعة، فإننا نشعر بالفزع إزاء تردد الدول الحائزة للأسلحة النووية في الوفاء بالتزامها الأخلاقي إزاء تعزيز الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي. ويشير تردد بعض الدول في الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وعدم تمكن مؤتمر الدول الأطراف في المعاهدة لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ من التوصل إلى وثيقة ختامية بتوافق الآراء إلى هشاشة الآليات الحالية المتاحة لنا، علاوة على احتمال حدوث المزيد من عدم الاستقرار. ومن المثير للقلق بذات القدر عدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بعد مضي ٢٠ عاما على اعتمادها، بالرغم من أن مجموع الدول الأعضاء التي صدقت عليها يبلغ ١٦٦ دولة. وعليه، نحث دول المرفق ٢ الثماني المتبقية على استكمال الخطوات اللازمة للتوقيع أو التصديق عليها.

وسيكون إصلاح آلية نزع السلاح ضمن العناصر الرئيسية لعملائنا في المستقبل. ويجب تعزيزها وزيادة فعاليتها بغية تعزيز الثقة في قدرة المجتمع الدولي على التصدي لخطر الأسلحة النووية. ولم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من أداء مهامه على النحو المتوخى منذ أمد طويل، وهذا وضع غير مقبول البتة. وعليه، تحت الجماعة الكاربية أعضاء المؤتمر على مواصلة جهودهم الرامية إلى اعتماد برنامج عمل من شأنه أن يمكنه من أداء الولاية المنوطة به.

ولا ينبغي أن ترغمنا التحديات التي تواجه مؤتمر نزع السلاح على التراجع أو التخلي عن إيجاد طرائق إضافية تمكننا

ولا نزال على اقتناع بأهمية بدء نفاذ المعاهدة. ولذلك من الملائم أن يدعو مشروع قرارنا أولاً وقبل كل شيء، على غرار ما فعلته النصوص السابقة في الماضي، الدول التي لم توقع و/أو تصدق على المعاهدة، ولا سيما الدول التي يلزم تصديقها لبدء نفاذ المعاهدة، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. كما يبرز مشروع قرارنا الأنشطة التي اضطلع بها مؤخرا دعماً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهو يشيد بوجه خاص بعملية التصديق الأخيرتين لميانمار وسوازيلند، ويشجع على إحراز مزيد من التقدم في التطوير المثير للإعجاب بالفعل لنظام المعاهدة للتحقق.

وفي الختام، نحث جميع الزملاء الموجودين هنا على تأييد هذا النص باعتباره دليلاً على التزامنا المشترك بأهمية وإلحاح تحقيق بدء نفاذ المعاهدة.

السيد بن سليمان (تونس) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن أعمق تعازي مجموعة الدول العربية لوفد تايلند بعد يوم من وفاة جلالة الملك، (تكلم بالعربية)

مجددا ثقة المجموعة العربية بقيادتكم وقدرتكم على توجيه أعمال لجنتنا نحو النجاح. كما أود أن أعرب عن مساندة المجموعة العربية لما تضمنه بيان حركة عدم الانحياز في الشق الموضوعي الذي نحن بصددده.

وترحب المجموعة بتخليد يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر يوماً دولياً للإزالة الكاملة للأسلحة النووية كخطوة ملموسة نحو تحقيق هدف التخلص من الأسلحة النووية نهائياً. كما ندعو المجتمع الدولي إلى بدء مفاوضات حول إبرام معاهدة شاملة وغير تمييزية لحظر استخدام وحياسة وإنتاج وتخزين الأسلحة النووية، مع ضرورة عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى معني بتزع السلاح النووي في موعد أقصاه عام ٢٠١٨ من أجل استعراض

وجرى تعزيز جهودنا في الاضطلاع بدورنا في مكافحة الأسلحة النووية بالدعم الذي تتلقاه كيانات مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا يمكن المغالاة في تقدير أهمية العمل القيم للغاية للوكالة ودورها المركزي في تعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية وتطبيق نظام الضمانات للتحقق والسلامة والأمن. وبناء على ذلك، ظلت الجماعة الكاربية تعزز باستمرار وجودها ومشاركتها في أعمال الوكالة وتتطلع إلى تعميق مستوى التعاون القائم حالياً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا لتتولى عرض مشروع القرار A/C.1/71/L.28.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أيضاً أن أعرب رسمياً للسفير بلاساي ووفد بلده عن تعازي حكومة بلدي في وفاة أطول ملوك العالم خدمة، ملك بلده.

أنني أتكلم بالنيابة عن زميلتي نيوزيلندا مقدمي مشروع القرار، أستراليا، والمكسيك، لكي أتولى بإيجاز عرض مشروع قرار هذا العام بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (A/C.1/71/L.28). وسأتكلم لاحقاً في هذه المناقشة بصفتي الوطنية.

ويكتسي مشروع القرار، الذي ظلت تقترحه بلداننا الثلاثة معاً لفترة عقد من الزمان، أهمية خاصة في عام ٢٠١٦. ومضى ٢٠ عاماً منذ فتح باب التوقيع للمرة الأولى على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي حين ترحب بلداننا الثلاثة بهذه الفرصة مرة أخرى للإعراب عن دعمنا القوي بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن من دواعي الأسف البالغ الذي تشعر به وفود بلدنا - كما هو حال العديد من الآخرين الموجودين هنا - أننا لا نزال غير قادرين على تقديم مشروع قرار أكثر استحساناً للترحيب ببدء نفاذ المعاهدة. وكان من شأن مشروع قرار كهذا أن يكون طريقة أفضل للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد المعاهدة وسعيها لوضع حد مستند إلى القانون لعصر التجارب النووية.

يضعنا أمام مسؤولياتنا عن مضاعفة الجهود الجماعية بغرض تسريع الخطى نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وفي هذا السياق وأمام عدم تنفيذ القرار التوافقي لمؤتمر عام ٢٠١٠، فإن المجموعة العربية قد سعت خلال المؤتمر الأخير لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ للخروج من حالة الجمود الحالية بطرح جديد تم عرضه خلال المؤتمر إلا أن هذا المقترح الجماعي الإيجابي ضمن مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠١٥ لم يحقق الهدف المرجو، بل جاء قرار الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا بخيبا للأمال بكسر التوافق الدولي وعرقلة خروج المؤتمر بوثيقة ختامية تتضمن الشرق الأوسط. ومن هنا، نؤكد أن مسؤولية إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية مسؤولية جماعية على الصعيد الدولي التزمت المجموعة العربية بنصيحتها منها ويتبقى التزام الأطراف الأخرى بذلك. وإلا ستكون مصداقية معاهدة عدم الانتشار النووي على المحك بما يهدد استقرار منظومة نزع السلاح ومنع الانتشار عموماً.

وتدعو المجموعة العربية إلى ضرورة إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في كافة أنحاء العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن، تشدد الدول العربية على ضرورة اتخاذ خطوات فعلية وتدابير فورية، وهو ما يدعو إليه القرار العربي السنوي في إطار اللجنة الأولى للجمعية العامة، والمعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط". ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي دعمه التقليدي لهذا القرار من أجل تحقيق الهدف العالمي بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد أيضاً، تجدد المجموعة الإعراب عن إدانتها للتهديد المستمر للسلم والأمن الدوليين، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، جراء استمرار إسرائيل في رفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها

التقدم المحرز في هذا الملف الحيوي. كما نرحب بالتوصية التي قدمها هذا العام بجنيف الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣/٧٠.

وستواصل المجموعة العربية مساهمتها الإيجابية في الانطلاقة العالمية نحو نزع السلاح النووي التي انخرطت فيها المجموعة باستمرار من خلال مشاركتها الفعالة في جميع محافل نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف، ومن خلال انضمام جميع الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بل وإخضاع جميع منشآها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتعرب المجموعة العربية عن القلق نتيجة استمرار الاخفاق في تحقيق تقدم ملموس على صعيد نزع السلاح النووي، والفشل المتكرر في الالتزام بتنفيذ المقرر ٢ الصادر عن مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥، وكذلك الخطوات الـ ١٣ الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، بالإضافة إلى ما تضمنته خطة العمل المعتمدة في مؤتمر عام ٢٠١٠ في هذا الصدد، حيث تتنصل الدول النووية بكل وضوح عن وضع أية أطر زمنية محددة لتنفيذ تلك الالتزامات الدولية من أجل التخلص التام من الأسلحة النووية.

وتعرب المجموعة عن رفض الدول العربية جمعاء استمرار الدول النووية بتبني عقائد عسكرية تميز استخدام السلاح النووي، بل وتسمح باستخدامه ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية. وفي هذا الإطار، تؤكد المجموعة على أن التخلص الكامل والنهائي من الأسلحة النووية، بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هو الضمان الوحيد لعدم استخدام تلك الأسلحة.

إن فشل مؤتمر استعراض المعاهدة الأخير وتلكؤ القوى النووية في الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي

الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى المعاهدة ولا تزال ترفض إخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يشكل تهديدا صريحا لأمن وسلامة الشرق الأوسط.

وتعيد المجموعة العربية التأكيد على أن الاستمرار في تأخير تنفيذ الالتزام الدولي الخاص بقرار عام ١٩٩٥ الذي ينص على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط سوف يمثل انتكاسة بالغة لجهود نزع السلاح النووي بل ويعرقل التقدم في جهود منع الانتشار النووي.

وختاما، تدعو المجموعة إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تعد الركيزة الأساسية للنظام الدولي المتعدد الأطراف لترع السلاح وتحقيق الأمن الدولي. وتؤكد على احترام التوازن بين أركان معاهدة عدم الانتشار النووي الثلاث وإصلاح الخلل نتيجة تعمد التركيز من جانب البعض على عدم الانتشار، من جهة، على حساب نزع السلاح وتعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، من جهة أخرى. كما تؤكد على أن هذا الحق يجب أن يتسق تماما مع الالتزامات القانونية وفقا للاتفاقات المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار نظام الضمانات الشاملة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.